المؤتمر الوطني العام
مجلس التخطيط الوطني

التقرير الختامي لفريق العمل المعني
بدراسة التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية

يوليو 2013

اولا: تمهيـد

تعود نشأة مجلس التخطيط الوطني إلى عام 1951 عندما انطلقت أعمال المؤسسة العامة للتنمية والاستثمار أنداك، وتطور بعد ذلك عبر عدد من المؤسسات والأسماء المختلفة منها مجلس الإعمار ومجلس التخطيط القومي ومجلس التخطيط الأعلى ومجلس التخطيط العام وصولا إلى تسميته الحالية وفقا للقانون رقم (13) لسنة 2000 .

يعمل مجلس التخطيط الوطني ، ضمن الولاية المنوطة به ، على إعداد استراتيجيات وخطط وبرامج عمل في مختلف المجالات للمساهمة في حسن إدارة شؤون الدولة بشكل منظم ومخطط له ، ويتبع منذ إنشائه الأجهزة التشريعية ويمثل ذراعها التخطيطي ، وبعد نجاح ثورة 17 فبراير المجيدة وانتخاب المؤتمر الوطني العام أكد هذا المؤتمرعلى أهميته ، وأعتبره الأداة الاستشارية الأساسية التابعة له مباشرة .

وتفعيلا لعمل المجلس بعد شروع البلاد في التحول من الثورة إلى الدولة ، تم وضع واعتماد برنامج استثنائي لعمله للفترة (2012 – 2013) ، يضم عددا من البرامج والمشروعات التي تواكب الأولويات والاستحقاقات الوطنية للمرحلة ، وتمثل في مجملها مجموعة متكاملة من الأعمال الاستراتيجية الإشراقية، تصب في الرؤى الوطنية الجادة التي تؤسس لتخطيط وبناء الدولة الليبية الحديثة القوية المزدهرة المنشودة من كافة ابنائها.

ومن بين هذه البرامج والمشروعات علي سبيل الذكر لا للحصر ملامح خطة عمل المؤتمر الوطني العام ،البناء الدستوري للدولة ، مواجهة التحديات المحلية المكانية، بناء وتفعيل مؤسسات الدولة ، تقييم علاقة ليبيا مع مختلف الهيئات والمنظمات الدولية، خاصة الرئيسية منها واقتراح أسس للتعاون معها ، لا سيما وأن ليبيا قد شرعت في الانضمام إلى عضويتها منذ الاستقلال(1951) ، بيد أن النظام السابق لم يضع أية استراتيجية أو خطة عمل لتوظيف أنشطة هذه الهيئات والمنظمات في خدمة البلاد وتحسين حياة المواطن ، بل حول العمل معها إلى منابر سياسية يضخ من خلالها أموال المساهمات وهبات ضخمة يقتطعها من قوت الشعب الليبي ، ليمجد بها رأس النظام ويسجل من خلالها مواقف غريبة ومتذبذبة.

وانطلاقا من أن تنفيذ هذه البرامج والمشروعات، يتم من خلال تشكيل فرق عمل من الخبراء الوطنيين لإعداد الدراسات والتقارير العلمية ذات الصلة ، أصدرت اللجنة التسييرية لمجلس التخطيط الوطني القرار رقم (11) لسنة 2012 ، بتاريخ 31 أكتوبر 2012 ، الذي يقضي بتشكيل فريق عمل متخصص يتكون من رئيس فريق وعدد من الخبراء بالإضافة إلى مقرر ، لوضع برنامج وطني للتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية ، يتضمن إعداد دراسة موضوعية شاملة حول هذه الهيئات والمنظمات خاصة الرئيسية منها ، واقتراح سبل التعاون معها ، بما يسهم في تحقيق الأهداف العليا لليبيا الحديثة، وأوكل للفريق لإنجاز مهامه من خلال الأعمال التالية :

- حصر الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية وأوجه أنشطتها الرئيسية ،خاصة التي تتمتع ليبيا بعضويتها ، وكذلك الصكوك القانونية المبرمة معها.
- تجميع الخلفية عن التعامل السابق مع الهيئات والمنظمات، ووضع ملخصات بشأنها.

- الاطلاع على مجموعة من نماذج وتجارب الدول الأخرى في المجال للاستفادة منها.
- مراجعة وتطوير الآليات المتبعة في اختيار وتكليف الأعضاء والمندوبين الليبيين لدى هذه الهيئات والمنظمات ، لتحقيق الأهداف وفقا للمعايير والأسس المهنية المناسبة.
- اقتراح آليات الاستفادة من هذه الهيئات والمنظمات ، بما في ذلك تطوير الإطار القانوني اللازم للتعاون معها ، وتفعيل المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورش العمل التي تقيمها ، واستضافة المناسب منها.

ويتكون فريق العمل الذي تم تشكيله من:

1. **د. ضياء الصادق ابوهدرة**
2. **د. عامر رمضان ابوضاوية**
3. **د. محمد نوري المهـــدوي**
4. **د. عثمان ابوبكر القاجيجي**
5. **د. خالد مسعود الطـــالب**
6. **أ. احميدة صالح الـــدالي**
7. **أ. ضياء توفيق حمـــودة**
8. **أ. صالح ميلود سحبـــون**
9. **أ. محمد الهادي بيـــرام**
10. **أ. عزالدين مبروك امصدق**
11. **د. ابراهيم مسعود زيدان**
12. **أ. حنان محمد بالاشهر**
13. **أ هند عبد الله الفقي مقرر**

وتنفيذا لهذا التكليف ، شرع الفريق في عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة له ، وضع خلالها طريقة عمله ، والبرنامج الزمني لإنجاز مهمته ، وكلف أعضائه كل حسب مجاله بما ينبغي القيام به ، و حدد عددا من الهيئات والمنظمات الرئيسية التي استهدف دراستها وتقييم أوجه التعاون معها ، وقام رئيسه بتوجيه المراسلات اللازمة إلى الوزارات والاجهزة الوطنية ذات الصلة للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لعمل الفريق، كما قدم أعضائه عروضا مفصلة حول تلك الهيئات والمنظمات وجوانب القصور والمشاكل التي واجهت التعاون السابق لليبيا معها.

أعد الفريق في ختام البرنامج الزمني لعمله هذا التقرير ، الذي يشمل التعريف بالهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المختارة وتقييم مدى الاستفادة منها ، وعرض بعض النماذج حول مدى استفادة بعض الدول منها ، وقدم في خاتمة تقريره عددا من التوصيات والمقترحات حول سبل تطوير التعاون مع هذه الهيئات والمنظمات بما يوكب بناء ليبيا الحديثة.

ويعتقد الفريق بأن هذا التقرير تكمن في كونه يأتي في الوقت الذي تمر فيه ليبيا بمرحلة هامة من مراحل تاريخها التي تشهد وضع سياسات تحولية هامة علي كافة الاصعدة وانفتاحا علي العالم الخارجي والتطلع الي بناء علاقات تعاون عملية ومتوازنة وذات مردود تكفل لها صون مصالحها الوطنية من حيث الاستفادة والمكانة الاقليمية والدولية.

ويغتنم فريق العمل الفرصة، ليتوجه بخالص الشكر للسيد المهندس محمد نصر الدين سيدون رئيس اللجنة التسييرية لمجلس التخطيط الوطني والسيد م. عبد الناصر عبد السلام مدير إدارة الدراسات والتخطيط بالمجلس وإلى وزارات الخارجية والتعاون الدولي و الصحة. و الزراعة. والاقتصاد والعمل على ما أبدوه من تعاون، وما قدموه من معلومات وبيانات ساهمت في إنجاز هذا التقرير ، والشكر والثناء موصول إلى السيدة هند الفقي، التي تولت المهمة الشاقة كمقرر للفريق ، وقد كانت مثالا يقتدى للتفاني والمهنية والعمل المنظم .

فهرست المحتويات

العنوان.	الصفحة
تمهيد.	2
فهرست المحتويات.	4
المقدمــة.	4
مفاهيم أساسية في التعاون الدولي.	5
الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية.	7
مصفوفة التعاون الدولي.	13
فهرست البطاقات التعريفية بشركاء التعاون الدولي في ليبيــا.	18
تقييم مدي الاستفادة من الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية.	44
نماذج لاستفادة بعض الدول من الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية.	17
النتائج والتوصيات.	68

ثانيا: مقدمة

يعتبر التعاون الفني الدولي مع الهيئات والمنظمات الدولية ومع الدول من أهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة علي النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة عن طريق استقطابها للموارد والاستثمارات والبرامج والمشروعات وتفعيل العلاقات الدولية.

لقد عجزت النظم الرسمية والكلاسيكية الكبرى وبالتبعية القانون الدولي التقليدي عن الاستجابة لحاجة العالم الي الأمن والرخاء جراء أسلوب عملها، الذي يشير الي تأثره بالأيدولوجيات السائدة ، التي تضعف من قدراتها الاتصالية ومن قدراتها على إقامة علاقات عصرية في شكل يألفه الغربيون.

في ظل هذه المعطيات أتجه العالم الي إنشاء هيئات ومنظمات اقليمية ودولية متخصصة تتصل بالنواحي الاجتماعية والصحية والثقافية وتهتم بتيسير الاتصالات الدولية و بالتعاون الاقتصادي والفني، وقد نشئت كل هذه الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة بمقتضي اتفاقات دولية ارتبط معظمها بالأمم المتحدة ،

أما فيما يخص الدولة الليبية فقد عجز جهاز الشؤون الخارجية فيها عن خلق علاقات سوية ليس مع الدول فحسب ، بل ومع الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية والاستفادة من الامكانيات والبرامج التي تقدمها والتي تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتدريب الكوادر البشرية والوطنية وكان هذا العجز يعود الي تدني كفاءة وتأهيل بعض عناصر هذا الجهاز من موظفين مبعوثين.

ثالثا: الرؤيا

تطوير التعاون الدولي والاقليمي بالبناء المؤسسي ووضع النظم والخطط اللازمة لمواكبة الالفية التنموية الشاملة والمتوازنة وتعزيز السلام والوحدة الوطنية فى اطار الاستراتيجية القومية وتحقيق الحكم الرشيد وترقية التعاون الدولي عبر المنظمات الدولية والاقليمية وفق تنفيذ الخطط والبرامج الوطنية بالكفاءة اللازمة.

رابعا: الرسالة

ان الرسالة النية للتعاون الدولي تتجسد في بناء علاقات دولية نافعة ومتوازنة وتعاون وانفتاح على العالم الخارجي، والمشاركة في تحقيق أعلى معدلات التنمية والتعمير، وتوفير البنية الاساسية والخدمات الضرورية، ومحاربة الفقر والهجرة غير الشرعية، بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية.

وينبغي أن تكون للتعاون الدولي رؤية ومرجعيات شاملة وموحدة ، ووسائل اتصال بكافة المانحين والمنظمات الدولية والاقليمية ونظام مؤسسي ذي كفاءة عالية من خلال عناصر مؤهلة تواكب التطور السريع لاساليب العمل والمعلوماتية وشبكة المعلومات وبناء القدرات والخبرات القادرة علي العمل والتفاوض فى مجالات التمويل والاستثمار واعداد المشروعات والاتفاقيات والمساعدات والمنح والتنسيق والمتابعة مع وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة والمتوازنة فى كافة المجالات.

وبناء علي ماسبق يمكن رصد عدد من المحاور الخاصة بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية علي النحو التالي:

- المشاركة الفعالة في أنشطة الهيئات والمنظمات.
- استهداف هذه المشاركة لدعم القطاعات المختلفة.
- استضافة بعض انشطة هذه الهيئات والمنظمات لجني فوائد وطنية والترويج لصمعة البلاد.
- السعي المتواصل لشغل مختلف المناصب في هذه الهيئات والمنظمات سواء علي مستوى الدولة او مواطنيها.

ويستعرض هذا التقرير في مجمله خمسة محاور هي:

- دور مجلس التخطيط الوطني كجهاز فني ضمن اجهزة المؤتمر الوطني العام .
- عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتعاون الدولي بالتعامل مع الشركاء الاقليميين والدوليين وفقا لاعلي المعايير الدولية.

- جصر شركاء التعاون الاقليمي والدولي مع ليبيا، وتصنيفهم من خلال ماهيتهم (دول ، هيئات ، منظمات ، مصارف ، غيرها)
- حصر مجالات عمل هولا الشركاء (مصفوفة التعاون الدولي).
- وضع بطاقات تعريفية للشركاء تتضمن أوجه انشطتهم وأليات عملها، والاجراءات الملائمة للتعامل معها ، ولمحة عن هذه النشاطات في السنوات الاخيرة.

مكونات التعاون الدولي:

يشمل التعاون الدولي عددا من المكونات يمكن التطرق الي أهمها علي النحو التالي:

1. **مساعدات فنية:** وهي تتسم بأن خطة عملها تنفذ بالتعاون مابين الجهة الوطنية المستفيدة والجهة الخارجية المقدمة للمعونة، ويتم هذا عادةً عبر تنفيذ مجموعة نشاطات يهدف القاسم المشترك بينها جميعاً في النهاية إلى تدفق خبرات محددة مطلوبة من أجل تطوير وتوطين الخبرات الوطنية وتوليد المعرفة، كما يمكن أن تشتمل على توريد معدات وتجهيزات، ويتم ذلك بشكل أساسي عبر الآليات التالية:

   يضم هذ المكون الخدمات الاستشارية واجراء البحوث وتقديم معدات وتجهيزات وتنفيد مشروعات ريادية و تدريب عاملين ، وعادة ما يرتبط بدعم الخطط الوطنية علي المستوي الشامل علي مستوي المؤسسات.
2. مساعدات مالية: يقدم عبر هذا المكون تمويلات في شكل قروض ميسرة أو تجارية أو مختلطة ومنح مالية ، واعفاء من الديون.
3. مساعدات طارئة وتشمل معونات إغاثية وغذائية مباشرة وعادة ما تقوم في حالات الكوارث والنزاعات.

شركاء التعاون الدولي:

يقصد بشركاء التعاون الدولي الجهات الخارجية من دول وهيئات تنموية وصناديق ومصارف مالية وتنموية ومؤسسات تمويل ومنظمات وهيئات دولية واقليمية وغير حكومية وهي يمكن ان تكون جهات مانحة تمثل مصدر تمويل و/او جهات مقدمة للمعونة تتولي المساعدة ، كمورد أو منفذ أو شريك في التنفيذ أو الإشراف على التنفيذ.

وتشمل فعاليات التعاون الدولي المالي والفني أحد ثلاثة أشكال بحسب حجمها المالي وامتدادها الزمني واتساع وتعدد مكوناتها وهي اما برنامج او مشروع او نشاط مستقل وتعتبر التسمية الأكثر استخداماً هي "المشروع" ، بينما تطلق تسمية "برنامج" على فعالية التعاون الدولي التي تتضمن حزمة مؤلفة من أكثر من مشروع. أما النشاط المستقل فيكون عادةً محدوداً في موضوعه وغايته ومدته الزمنية.

الهيئات والمنظمات الدولية

تُعَدُّ عضوية المنظمات الدولية إحدى آليات الانتساب إلى المجتمع الدولي، وخاصة تلك التي مرَّ على تأسيسها مدة زمنية، اشتبكت فيها مع مشكلات وقضايا تخص دولاً بعينها أو تخص المجتمع الدولي جميعاً. وتشهد الساحة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وجودَ كثير من المنظمات الدولية، من بينها الامم المتحدة والمنظمات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، وعلى رأسها البنك والصندوق الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية. وتأتي أهمية هذه المنظمات من كونها تستحوذ على عضوية أكبر عدد من دول العالم، واعتُمدت هذه المنظمات من قِبَل المجتمع الدولي .

منذ إنشاء الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كبديل لمنظمة عصبة الأمم، تم إنشاء عدد من المنظمات والهيئات المتخصصة المرتبطة بتلك المنظمة الدولية وتلك المنظمات يمتد نشاطها ليشمل مختلف مجالات التعاون الدولي غير السياسي. والنظام القانوني لتلك المنظمات المتخصصة يختلف من واحدة إلى أخرى ناهيك عن فروعها الرئيسية والثانوية ويحكم كل منها الميثاق الخاص بكل منها ومن المنظمات الدولية ما يلي:

منظمة العمل الدولية (ILO) ومقرها جنيف (سويسرا)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الفاو (FAO) ومقرها روما (ايطاليا)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو (UNESCO) ومقرها باريس (فرنسا)، منظمة الصحة العالمية (WHO) ومقرها جنيف (سويسرا)، البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)ومقره واشنطن (أمريكا)، المؤسسة المالية الدولية (IFC) ومقرها واشنطن (أمريكا)، الهيئة الدولية للتنمية(IDA) ومقرها واشنطن (امريكا)، البنك الدولي (WB) ومقره واشنطن (أمريكا)، صندوق النقد الدولي (IMF)ومقره واشنطن (أمريكا)، منظمة الطيران المدني الدولية (ICAO) ومقرها مونتريال (كندا)، اتحاد البريد العالمي (UPU) ومقره مدينة بيرن (سويسرا)، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (ITU) ومقره مدينة جنيف (سويسرا)، منظمة الأرصاد الجوية العالمية (WMO) ومقرها مدينة جنيف (سويسرا)، المنظمة الاستشارية الحكومية للملاحة البحرية (IMCO) ومقرها لندن (بريطانيا)، الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية (الجات (GATT) ومقرها مدينة بروكسل (بلجيكا)، الوكالة الدولية الطاقة الذرية (TAAE) ومقرها مدينة فينا (النمسا).

وكل منظمة من تلك المنظمات تنقسم إلى عدة إدارات مثل المؤتمر العام ومجلس الإدارة والأمانة العامة وغيرها، ولكل منها أهداف محددة تسعى إلى تحقيقها من خلال التعاون الدولي البناء الذي يعود بالنفع على البشرية ذلك أن أغلب تلك المنظمات منظمات تعمل من أجل التقدم والسلام العالميين ومساعدة الشعوب المختلفة والعمل على خلق روح التعاون المثمر بين مختلف الشعوب. لذلك فإنه في هذا الفقرة سيتم إلقاء الضوء على تلك المنظمات التي لها علاقة بليبيا وذات اهمية خاصة بصورة مختصرة والبحث عن الأوجه التي يمكن من خلالها الاستفادة منها مع العلم أن الاستفادة قد تكون قائمة فعلاً لكن مثل هذه الاستفادة لم يُعرف بها الإعلام وحيث إن ما يهمنا من تلك المنظمات هو نشاطها، لذلك فإننا سوف نقصر الحديث على أهم أنشطة تلك المنظمات دون الحديث عن تاريخها وأعضائها وإدارتها المختلفة.

اهم الهيئات والمنظمات المستفيدة منها ليبيا حاليا

توزع مجالات عمل شركاء التعاون الدولي في القطاعات التنموية المستهدفة

(مصفوفة التعاون الدولي)

القطاعات	منظمات ألامم المتحدة والهيئات والمنظمات الاخري											
	المنظمة الدولية للهجرة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	منظمة الأغذية العالمية	منظمة الصحة العالمية	منظمة العمل الدولية	صندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونسيف	منظمة الأغذية والزراعة				البنك الدولي	الاتحاد الاوروبي
التربية والتعليم		√	√			√						
التربية والتعليم						√						
التعليم الأساسي			√			√						
التعليم الثانوي						√						
التعليم ما بعد الثانوي		√			√							
الصحة				√		√						√
الصحة العامة				√								√
الصحة الأساسية	√			√		√						√
السياسات والبرامج السكانية والصحة الإنجابية												
الإمداد بالمياه والصرف الصحي												
الحكومة والمجتمع المدني											√	√
الحكومة والمجتمع المدني، عام											√	√
منع الصراعات وحلها، السلام والأمن												√
البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأخرى												
الثقافة والترفيه												
النقل والتخزين												
الاتصالات											√	

توليد الطاقة والتزويد بها										√	
الخدمات المصرفية والمالية										√	√
الخدمات التجارية											
الزراعة		√				√					
الغابات											
صيد السمك											
الصناعة											
الموارد المعدنية والتعدين											
البناء											
سياسات وتشريعات التجارة											
السياحة											
القطاعات المتعددة والمشتركة											√
الحماية البيئية العامة										√	
غير ذلك											
الإدارة الحضرية										√	
التنمية الريفية											
التنمية غير الزراعية البديلة											
التعليم والتدريب متعدد القطاعات											√
البحوث والمؤسسات العلمية											√
الإعانة بالسلع والمساعدة ببرامج عامة											
المعونات الغذائية											
الإجراءات المتعلقة بالدين											
المساعدة في حالات الطوارئ وإعادة الإعمار											
غير ذلك من الإغاثة في حالات الطوارئ والأزمات											
إغاثة لإعادة الإعمار											
الاستعداد للكوارث ومنعها											
التكاليف الإدارية للجهات المانحة											
تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية											√
لاجئين في دول المانحين											
غير مصنفة											

البطاقات التعريفية لشركاء تعاون دولي

أولاً: المنظمات الدولية:

جهة التعاون الدولي:	منظمة الأمم المتحدة
النوع	منظمة أمم متحدة
العائدية (التبعية، الجنسية)	الأمم المتحدة
الدول الاعضاء	193 دولة
تاريخ التأسيس	عام 1945
المقر الرئيسي	الأمم المتحدة- نيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية
تاريخ بدء العمل في ليبيا	1966
ملخص تعريفي	**برامج العمل الرئيسية والأهداف :** • حفظ السلام في جميع أنحاء دول العالم. • تطوير علاقات ودية بين الأمم. • مساعدة الأمم على العمل لتحسين حياة الفقراء والتغلب على الجوع والمرض والأمية ، وتشجيع احترام حقوق الآخرين وحرياتهم. أن تكون مركزاً لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الأمم من أجل تحقيق هذه المقاصد.

مهام الجهة وغاياتها في التعاون الدولي:

تعمل منظمة الأمم المتحدة بشكل أساسي في ليبيا عن طريق بعثتين كالتالي :

أولاً : بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

- أنشئت البعثة تحت إشراف إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة في شهر سبتمبر 2011م وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (2009) لدعم جهود الحكومة الانتقالية.
- كانت فترة عمل البعثة الأولى لمدة 3 أشهر ، تم تمديدها لعدة مرات لنفس المدة ، وفي شهر مارس 2012 لمدة 12 شهراً وفقا لقرار مجلس الأمن رقم (2040) لسنة 2012.
- ترأس البعثة السيد (أيان مارتن) الممثل الخاص للأمين العام ، أعقبه في شهر سبتمبر الماضي السيد (طارق متري) لبناني الجنسية ، وله نائب وهو السيد (جيورج شاربنتيير) فنلندي الجنسية وهو منسقاً للشؤون

الإنسانية.

- يعمل في البعثة حوالي 168 موظفاً.

نص القرار رقم (2009) لسنة 2011 على أن تكون ولاية البعثة متمثلة في مساعدة ودعم الجهود الوطنية الليبية على النحو التالي :

- استعادة الأمن والنظام ، وتعزيز سيادة القانون.
- إجراء حوار سياسي بمشاركة الجميع ، وتعزيز المصالحة الوطنية والشروع في عملية وضع الدستور والعملية الانتخابية.
- بسط سلطة الدولة ، بوسائل منها تعزيز المؤسسات الناشئة والخاضعة للمساءلة ، واستئناف الخدمات العامة.
- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ، لا سيما بالنسبة لمن ينتمون إلى الفئات الضعيفة ، ودعم العدالة الانتقالية.
- اتخاذ الخطوات الفورية للشروع في الإنعاش الاقتصادي.

عدلً قرار مجلس الأمن رقم (2040) لسنة 2012م ولاية البعثة في ليبيا بحيث تقوم بمساعدة السلطات الليبية بما يتفق تماما مع مبادئ الملكية الوطنية ، في تحديد الاحتياجات والأولويات الوطنية في جميع أنحاء ليبيا ومواءمة هذه الاحتياجات والأولويات مع عروض الدول لتقديم المشورة الإستراتيجية والفنية حسب الحاجة ، ودعم الجهود الليبية في خمس مجالات :

- إدارة عملية التحول الديموقراطي ، بما في ذلك تقديم المشورة والمساعدة التقنية لعملية الانتخابات الليبية وعملية إعداد وإقرار دستور ليبي جديد ، على النحو الوارد في خريطة الطريق الدستورية للمجلس الوطني الانتقالي ، وتقديم المساعدة لتحسين القدرة المؤسسية والشفافية والمساءلة ، وتعزيز تمكين المرأة والأقليات ومشاركتها السياسية ودعم زيادة تطوير المجتمع المدني الليبي.
- تعزيز سيادة القانون ورصد وحماية حقوق الإنسان ، وفقاً للالتزامات القانونية الدولية لليبيا ، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بالمرأة والأفراد المنتمين للفئات الضعيفة ، مثل الأطفال والأقليات والمهاجرين ، بما في ذلك مساعدة السلطات الليبية على الإصلاح وبناء أنظمة قضائية وأنظمة للسجون شفافة وخاضعة للمساءلة ، ودعم وضع وتنفيذ إستراتيجية قضائية انتقالية شاملة ، وتقديم المساعدة من أجل المصالحة الوطنية ، وتوفير الدعم لضمان المعاملة الملائمة للمحتجزين ، وتسريح أية أطفال مرتبطين بكتائب الثوار.
- استعادة الأمن العام ، من خلال تقديم المشورة والمساعدة الإستراتيجية والفنية الملائمة للحكومة الليبية لإنشاء مؤسسات قادرة ، وتنفيذ نهج متماسك على الصعيد الوطني لإدماج المقاتلين السابقين في قوات الأمن الوطنية الليبية أو تسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية ، من خلال التعليم وإتاحة فرص العمل ، وتطوير مؤسسات الشرطة والمؤسسات الأمنية لكي تكون قادرة وخاضعة للمساءلة وملتزمة باحترام حقوق الإنسان ويمكن الوصول إليها ، وتستجيب لقضايا المرأة والفئات الضعيفة.
- التصدي للانتشار غير المشروع لجميع الأسلحة والمعدات ذات الصلة بجميع أنواعها ، ولا سيما القذائف المحمولة (أرض – جو) وإزالة بقايا المتفجرات الحربية ، والاضطلاع ببرامج لإزالة الألغام ، وتأمين وإدارة الحدود الليبية ، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن الأسلحة والمعدات الكيميائية والبيولوجية والنووية بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المختصة ، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ، والشركاء الدوليين والإقليميين.
- تنسيق المساعدة الدولية وبناء القدرات الحكومية في جميع القطاعات ذات الصلة وفقاً للفقرات المذكورة أعلاه ، عن طريق دعم آلية التنسيق داخل الحكومة الليبية التي أعلن عن تشكيلها في 31 يناير 2012م ، وتقديم المشورة إلى الحكومة الليبية ، وإقرار تقسيم واضح للعمل وكفالة التواصل المنتظم المتواتر بين جميع مقدمي المساعدة إلى ليبيا.

ويحدد قرار مجلس الأمن رقم (2040) لسنة 2012 مبدأين رئيسيين إضافيين ، يوجهان عملية الأمم المتحدة في ليبيا ، وهما :

- الملكية الوطنية والمسؤولية الوطنية عنصران أساسيان لتحقيق السلام المستدام.
- من المسؤولية الأساسية الوطنية تحديد الأولويات والاستراتيجيات لعملية بناء السلام لمرحلة ما بعد الصراع.

كما تقدم البعثة الدعم والمساندة في عدد من المجالات الأساسية وفقاً لولايتها ، وهي على النحو التالي :

1) التحول الديموقراطي : من حيث (المساعدة الانتخابية ، عملية صياغة الدستور ، دعم المؤتمر الوطني العام ، المصالحة الوطنية ، تمكين المرأة).
2) سيادة القانون وحقوق الإنسان : من حيث (العدالة الانتقالية ، الأشخاص المفقودين ، الأشخاص المحتجزين ، إصلاح السجون ، بناء القدرات القضائية ، الدعم في مجال الدعوة لحقوق الإنسان).
3) قطاع الأمن : من حيث (هيكلة قطاع الأمن ، إدارة الأسلحة والذخائر ، الشرطة ، الدفاع ، أمن الحدود ، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج).
4) تنسيق المساعدات الدولية.

ثانياً / فريق الأمم المتحدة لليبيا

يعمل ضمن الفريق عدد (18) وكالة وصندوق وبرنامج ، للبعض منها تمثيل مقيم في ليبيا ، وهي : برنامج الأمم المتحدة للسكان ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، منظمة الصحة العالمية البرنامج المشترك للأمم المتحدة للعوز المناعي والإيدز ، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، منظمة الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة ، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، برنامج الغذاء العالمي خدمة الأمم المتحدة الخاصة بالألغام ، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات .

حدد الفريق أوجه الدعم لليبيا في عدد من المجالات وهي :

- الخدمات الاجتماعية ، الانتعاش الاقتصادي ، الإدارة العامة وإدارة الشركات ، حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون ، الثقافة والسياحة ،/ البنية التحتية والإسكان .

- عقد الفريق خلوة لاستثارة الأفكار بتاريخ 5 ديسمبر 2011 ، حدد خلالها المبادئ التي تحكم أوجه الدعم التي يقدمها وهي تتمثل في :

- المحافظة على تقديم خدمات الاستشارة الفنية.
- تقديم هذه الخدمة مباشرةً للوزارة المحتاجة .
- التناغم بين الهيئات في عملية الاتصال بالنظراء الوطنيين .
- التركيز على الاحتياجات العاجلة للحكومة .
- احترام مبدأ الملكية والقيادة الليبية.

الاتفاق الإطاري الناظم للعلاقة مع ليبيا:	
عنوان الاتفاق	أنشئت البعثة تحت إشراف إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة في شهر سبتمبر 2011م وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (2009) لدعم جهود الحكومة الانتقالية. كانت فترة عمل البعثة الأولى لمدة 3 أشهر ، تم تمديدها لعدة مرات لنفس المدة ، وفي شهر مارس 2012 لمدة 12 شهراً وفقا لقرار مجلس الأمن رقم (2040) لسنة 2012. عدلً قرار مجلس الأمن رقم (2040) لسنة 2012م
نوعه	اتفاقية إطارية
تاريخ النفاذ	من تاريخ توقيع الاتفاقية
نوع المساعدات المشمولة	شاملة
حالة الاتفاق	مستمر
الجهة الليبيا النظيرة **(المنسق الوطني)**	وزارة الخارجية والتعاون الدولي

جهة التعاون الدولي:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
النوع	منظمة أمم متحدة
العائدية (التبعية، الجنسية)	الأمم المتحدة
مصادر تمويلها	• المساهمات الطوعية للدول الأعضاء. • المساهمة الحكومية على مستوى البرنامج. • مساهمة الحكومة على مستوى المشروع. • المانحون الآخرين (دول- منظمات- مؤسسات تمويل- قطاع خاص).
تاريخ التأسيس	عام 1965 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2029(د- 20) وقد بدأ نشاطه الفعلي عام 1966
المقر الرئيسي	الأمم المتحدة- نيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية
تاريخ بدء العمل في ليبيا	1972
ملخص تعريفي	الأمم المتحدة قد حافظت على علاقة طويلة ومثمرة مع ليبيا. في عام 1950 و بدأ وضع آليات لحكومة مستقلة في البلاد ، وعندما ليبيا اعلنت استقلالها في ديسمبر كانون الاول عام 1951 ، وأنها أصبحت أول دول لتحقيق السيادة من خلال الأمم المتحدة. و بعثة الامم المتحدة الموجودة في البلد قائمة منذ ذلك الحين . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الشبكة الإنمائية العالمية للأمم المتحدة، وهو يساعد على التغيير ويعمل على ربط البلدان بالمعارف، والخبرات والموارد لمساعدة الناس على بناء حياة أفضل، ويتواجد البرنامج في 166 بلداً. ويعمل مع هذه البلدان على إيجاد الحلول الخاصة بها للتحديات العالمية والوطنية التي تواجهها. وسعي البلدان لتطوير قدراتها المحلية، حيث يتم الاستفادة من خبرات العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر دول العالم ومن النطاق الواسع لشركائه.

مهام الجهة وغاياتها في التعاون الدولي:

تعمل على حلول لتحديات التنمية العالمية والوطنية. كما تعمل على تطوير القدرات المحلية ، وهي تعتمد على شعب ومجموعة واسعة من الشركاء .
شروط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الليبية ، تسميات المنشأ شراكة دائمة أنشئت في البداية من خلال معيار الاتفاق الإطاري ، وقعت في عام 1972 ، تشمل الزراعة ، والصناعة ، والنقل ، وتدريب القوى العاملة والتخطيط. ومنذ ذلك الحين ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لليبيا يعمل بلا كلل لدعم هذا البلد ، و سميت المنشأ للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ، و انها

تعاونت مع الحكومة في النهر الصناعي العظيم ، وهو برنامج ناجح جدا لاستئصال الدودة الحلزونية من البلاد ، و سميت منشأة الثروة الحيوانية .
في الوقت الحالي للإنعاش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في ليبيا قدمت ليبيا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرصة ممتازة لتعزيز التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية في ليبيا. كجزء من أكبر وكالة للتنمية في العالم ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليبيا تسعى لجلب خبرته العالمية إلى عتبة صانعي السياسة الليبية على جميع المستويات. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليبيا يركز على خمسة مجالات الممارسة التالية :
الحكم الديمقراطي
الحد من الفقر
البيئة والطاقة
فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا ، يشجع على حماية حقوق الإنسان وتمكين المرأة .
تلقي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا شهادة دولية بسبب دوره في استعادة مدينة غدامس ، واليونسكو للتراث العالمي .
كما عملت على ترقية ورشة عمل لتقويم العظام ومركز تأهيل المعاقين في بنغازي ، وهو متوافق مع المعايير الدولية بالتعاون مع المنظمة ، و تسميت المنشأ بمركز الأرصاد الجوية و يعتبر واحد من أعلى مستويات الخدمة في المنطقة. وشراكته الطويلة مع السلطة المحلية للتربية الوطنية ومنظمة اليونسكو شهدت تأسيس العديد من المدارس الثانوية والمعاهد العليا للتدريب المهني ، متخصصة في مواضيع متنوعة مثل الاقتصاد والهندسة والتكنولوجيا البحرية ، وتصميم الملابس .

الاتفاق الإطاري الناظم للعلاقة مع ليبيا:

عنوان الاتفاق	الأمم المتحدة قد حافظت على علاقة طويلة ومثمرة مع ليبيا. في عام 1950 و بدأ وضع آليات لحكومة مستقلة في البلاد ، وعندما ليبيا اعلنت استقلالها في ديسمبر كانون الاول عام 1951 ،.
نوعه	اتفاقية إطارية
تاريخ النفاذ	من تاريخ توقيع الاتفاقية
نوع المساعدات المشمولة	فني
حالة الاتفاق	مستمر
الجهة الليبية النظيرة (المنسق الوطني)	وزارة التخطيط

معلومات إجرائية:

يعمل البرنامج في الدول من خلال برامج قطرية متتابعة مدة كل منها خمس سنوات تتوافق مضامينها وأهدافها مع أولويات خطة التنمية لكل دولة. التمويل

- 1972- 1988 5% من البرنامج والباقي ليبيا.
- 1988 التمويل بالكامل من ليبيا.

- تكاليف البرامج القطرية المنفذة خلال الفترة 1972- 1998 المشاركة 47.5 مليون دولار.

- اول برنامج قطري للتعاون بين الطرفين للفترة 1972-1976
- خمسة برامج قطرية حتي نهاية 1997
- البرنامج القطري السادس 1998 – 2001 تم استعارة بالبرنامج القطري الاول 2001
- البرنامج القطري الثامن 2002-2004
- البرنامج القطري التاسع 2004-2010
- البرنامج الحالي – بعد الثورة

حجم ومجالات التعاون مع ليبيا:

المشاريع المنفذة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الأعوام 2000-2010 البالغ عددها 25 مشروع ما مقداره شملت مجالات تنمية الأعمال ومحاربة الفقر والبيئة وإدارة الكوارث والإصلاح المؤسساتي وأهم تلك المشاريع:
ثانيا: اهداف التعاون:

- اهم الاهداف التي استهدفت خلال الفترة 1972 - 2002:
  - التنويع الاقتصادي.
  - البناء المؤسسي للقطاعات الوطنية.
  - تنمية القدرات البشرية.
  - البيئة والتنمية المستدامة.
  - المشاركة في اعداد خطط التنمية والدراسات والبحوث.
  - الدعم الفني والاستشاري المباشر.
- اهم الاهداف التي استهدفت خلال الفترة الي 2002 - 2004
  - بناء القدرات وتطوير الاداء العام.
  - التنوع الاقتصادي.
  - دعم التنمية في الشعبيات. (سابقا)
  - دعم اللامركزية والتنمية في الشعبيات (سابقا)

- وقد غطت مجالات التعاون العديد من الانشطة لمختلف القطاعات الوطنية كان من اهمها علي سبيل المثال لا للحصر مايلي:
  - التخطيط والتدريب الانمائي.
  - تخريط الموارد الطبيعية.
  - تنمية الموارد المائية.
  - التنمية البشرية.
  - الطيران المدني والارصاد.
  - الاتصالات.
  - السياحة.
  - التنمية الزراعية.
  - التنمية الصناعية.
  - الصيانة

جهة التعاون الدولي:	منظمة الأغذية والزراعة
النوع	منظمة أمم متحدة
العائدية (التبعية، الجنسية)	الأمم المتحدة
مصادر تمويلها	• المساهمات الطوعية للدول الأعضاء. • المانحين الآخرين (دول- منظمات- مؤسسات تمويل).
تاريخ التأسيس	1945
المقر الرئيسي	روما- إيطاليا
تاريخ بدء العمل في ليبيا	وقعت ليبيا 24 نوفمبر 1953 تم فتح مكتب بليبيا سبتمبر 2002
ملخص تعريفي	تعتبر منظمة الأغذية والزراعة اليوم واحدة من أكبر الهيئات المتخصصة ضمن نظام الأمم المتحدة والهيئات الرائدة في مجال الزراعة والمواشي والغابات وصيد السمك والتنمية الريفية إضافة إلى القضايا المتعلقة بالمياه والأراضي والتنوع الحيوي والموارد الطبيعية. وتعمل المنظمة في 183 بلداً هي البلدان الأعضاء في المنظمة.

مهام الجهة وغاياتها في التعاون الدولي:

تعمل الفاو على تعزيز عملية التنمية للدول في المجالات التالية:

- الإمداد بالمياه.
- البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأخرى.
- الزراعة.
- الغابات.
- صيد السمك.
- الصناعة.
- سياسات وتشريعات التجارة.
- الحماية البيئية العامة.
- التنمية الريفية.
- البحوث والمؤسسات العلمية.
- المعونات الغذائية الإنمائية والمساعدات لتحقيق الأمن الغذائي.
- المساعدة في حالات الطوارئ وإعادة الإعمار.
- إغاثة لإعادة الإعمار.
- الاستعداد للكوارث ومنعها.

الاتفاق الإطاري الناظم للعلاقة مع ليبيا:

عنوان الاتفاق	**اتفاقية بين ليبيا والفاو لبرنامج جديد بقيمة 71 مليون دولار لزيادة الإنتاج الغذائي وحماية الموارد الطبيعية - مايو 2012**
نوعه	اتفاقية إطارية
تاريخ النفاذ	يبدأ من: تاريخ توقيع الاتفاقية.
نوع المساعدات المشمولة	فنية
حالة الاتفاق	مستمر
الجهة الليبية النظيرة (المنسق الوطني)	وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

معلومات إجرائية:

برنامج منظمة الأغذية والزراعة في ليبيا يتوقف على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحزم فيما يتعلق بالأمن الغذائي والاستدامة البيئية وعلى تعزيز القيادة للأمم المتحدة بشأن الأهداف والتعاون في ليبيا التنمية. وفي هذا السياق، تم التوقيع على اتفاق تقني بين ليبيا ومنظمة الأغذية والزراعة وتنص الاتفاقية على أن تتولّى ليبيا تمويل برنامج التعاون بما تبلغ قيمته 71 مليون دولار أمريكي لتنمية قطاعات مختلفة مثل الصحة النباتية والحيوانية والإنتاج، وإدارة مبيدات الآفات، وتحسين البذور، وإدارة الموارد الطبيعية، وبناء القدرات، وتعزيز المؤسسات.

وتغطي 18 مشروعا التنمية (PMU و 17 مشروعا التقنية) في غضون ستة مجموعات فرعية مواضيعية متوازنة، وهي:

- صحة النبات وإدارة مبيدات الآفات؛
- إدارة الصحة الحيوانية وتقييم اللقاحات الحيوانية؛
- تنمية البذور؛
- إدارة الموارد الطبيعية؛
- التكنولوجيا الحيوية؛
- بناء القدرات والتعزيز المؤسسي.

- **وتستهدف المشروعات**: زيادة إنتاج الأغذية، وتحسين معدل الإنتاج والإنتاجية مع الحفاظ في الوقت ذاته على الموارد الطبيعية مثل المياه، بهدف نهائي كليّ هو النهوض بأمن الغذاء في البلاد.
- **المستفيدون** : المزارعين، ومُربّي الماشية، وصيّادي الأسماك بالإضافة إلى منظماتهم والتعاونيات الزراعية والتجارية.
- **ستدعم المشروعات المعتزمة** قدرات وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والموارد البحرية الليبية على تنفيذ جميع الأنشطة المقترحة بموجب الاتفاقية.
- كذلك ستتلقى **كوادر الوزارة الليبية تدريباً** تقنياً للأجلين القصير والطويل

حجم ومجالات التعاون مع ليبيا:

بلغت قيمة المساعدات المقدمة من المنظمة منذ 1981- تاريخه على الشكل التالي: *(ما مدى الاستفادة على ارض الواقع)*

	انواع المساعدات		عدد المشاريع	المبلغ بالدولار US
1	**البرنامج الوطني للأمن الغذائي**	SPFS	1	128.793
2	**مشاريع الفنية**	TCP Country Projects	12	2.157.187
3	**المشاريع الفنية الاقليمية في ليبيا**	TCP Regional Projects	17	4.717.626
4	**المشاريع الاقليمية المشاركة فيها ليبيا**	Other TCP regional Projects	10	13.955.794
5	**مشاريع ممولة من برنامج الامم المتحدة الانمائي**	UNDP	8	11.484.821
6	**مشاريع صناديق الائتمان**	UTF	6	45.589.817
7	**مشاريع المساعدات الطارئة**	Emergency aid Projects	7	10.171.536

وأهم المشاريع المنفذة بالتعاون مع المنظمة خلال تلك الفترة بعض الامثلة وليس للحصر:

1. الموارد الطبيعية
   - رسم خرائط الموارد الطبيعية للاستخدام الزراعي والتخطيط في ليبيا
2. الإنتاج النباتي ووقاية النباتات
   - تنمية البذور ونشر نظام المواد في ليبيا
3. صحة الحيوان
   - تعزيز المراقبة والسيطرة على إنفلونزا الطيور عالية الإمراض في المغرب العربي ومصر
   - منع ومكافحة مرضي طاعون المغرب العربي
   - تعزيز نظم للوقاية من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود في المغرب العربي ومصر والسيطرة: نحو الشبكة المتوسطية للصحة الحيوانية
4. نظم الدعم الزراعي
   - دعم لتعزيز القدرات الوطنية لجمع 'وتحليل مستوى المزرعة البيانات الاقتصادية
5. التغذية وجودة الأغذية وسلامتها
6. مصايد الأسماك
   - تقييم ورصد الموارد السمكية والنظم البيئية في مضيق صقلية تقديم الدعم لصياغة مصائد الأسماك الوطنية
7. إدارة الموارد المائية
   - دعم التشاور السياسات والإجراءات لتعزيز الاستخدام المستدام للمياه وموارد الطاقة لأغراض الإنتاج الزراعي وتحسين مستوى المعيشة
8. البحوث ونقل التكنولوجيا
9. برنامج نظام الوقاية: الجراد

جهة التعاون الدولي:	منظمة الصحة العالمية
النوع	منظمة أمم متحدة
العائدية (التبعية، الجنسية)	الأمم المتحدة
مصادر تمويلها	• المساهمات الطوعية للدول الأعضاء • المانحين الآخرين (دول- منظمات- مؤسسات تمويل).
تاريخ التأسيس	1948
المقر الرئيسي	جنيف - سويسرا
تاريخ بدء العمل في ليبيا	1950
ملخص تعريفي	منظمة الصحة العالمية هي إحدى منظمات الامم المتحدة المتخصصة في مجال الصحة. وتحكم المنظمة من قبل الدول الأعضاء البالغ عددها 192 عضو من خلال جمعية الصحة العالمية. ويعمل في الأمانة العامة لمنظمة الصحة العالمية متخصصون في مجال الصحة وخبراء آخرون وموظفو الدعم الذين يعملون في المقر الرئيسي في جنيف، وفي المكاتب الإقليمية الستة، وفي المكاتب القطرية.

مهام الجهة وغاياتها في التعاون الدولي:

تعمل منظمة الصحة العالمية في القطاعات التالية:

- الصحة.
- الصحة العامة.
- الصحة الأساسية.
- السياسات والبرامج السكانية والصحة الإنجابية.
- المساعدة في حالات الطوارئ وإعادة الإعمار.
- غير ذلك من الإغاثة في حالات الطوارئ والأزمات.
- إغاثة لعادة العمار.
- الاستعداد للكوارث ومنعها.
- التكاليف الإدارية للجهات المانحة.

الاتفاق الإطاري الناظم للعلاقة مع ليبيا:

عنوان الاتفاق	اتفاقية التعاون المصدقة بالمرسوم 41 تاريخ 2001/8/28.
نوعه	اتفاقية إطارية
تاريخ النفاذ	من تاريخ توقيع الاتفاق
نوع المساعدات المشمولة	فنية
حالة الاتفاق	مستمر
الجهة الليبيا النظيرة (المنسق الوطني)	وزارة الصحة

معلومات إجرائية:

يتم تنفيذ سياسة المنظمة الهادفة إلى تحسين المستوى الصحي في سوريا لجميع القطاعات سواء كانت مشا في أو إدارة نظم صحية وما شابه من خلال برامج معينة يتم الاتفاق عليها من خلال ثنائية تعاون بين وزارة الصحة والمنظمة كل سنتين، وهي منظمة لا تقوم بتنفيذ المشاريع وإنما تقوم بدعم البرامج الصحية الوطنية.

حجم ومجالات التعاون مع ليبيا:

و من المشاريع المنفذة بالتعاون مع المنظمة:

- الاستجابة الفعالة لمرض أنفلونزا الطيور.
- تأمين الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الأغذية والمأوى والمياه، والصرف الصحي والصحة الإنجابية.
- الحد من اعتلال وفقدان أرواح الصغار في العمر.
- توفير التدريب في مجال الصحة، بما في ذلك الصحة الإنجابية وذلك للحكومة وموظفي الطوارئ لتكون في حال الاستجابة التامة في الكوارث.
- الإطار المؤسسي الوطني لتحديث آلية التعاون بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والحكومة الوطنية، مع معلومات أولية عن إدارة الأزمات.
- البرنامج الوطني للصحة البيئية.
- استقدام الخبراء في مختلف المجالات الصحية.
- برامج ثنائية تضم 33 برنامج في مختلف المجالات الصحية.

جهة التعاون الدولي:	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
النوع	منظمة أمم متحدة
العائدية (التبعية، الجنسية)	الأمم المتحدة
مصادر تمويلها	• المساهمات الطوعية للدول الأعضاء. • المانحين الآخرين (دول- منظمات- مؤسسات تمويل).
تاريخ التأسيس	1945
المقر الرئيسي	باريس ـ فرنسا
ملخص تعريفي	هي أحد الهيئات المتخصصة من وكالات الأمم المتحدة، هدفها الأساسي ليس بناء قاعات الدراسة، أو في ترميم مواقع التراث العالمي. بل إن الهدف الذي حددته المنظمة لنفسها هو هدف كبير وطموح وهو: بناء حصون السلام في عقول البشر عن طريق التربية والعلم والثقافة والاتصال.أي المساهمة بإحلال السلام والأمن عن طريق رفع مستوى التعاون بين دول العالم في مجالات التربية والتعليم والثقافة لإحلال الاحترام العالمي للعدالة ولسيادة القانون ولحقوق الإنسان ومبادئ الحرية الأساسية

مهام الجهة وغاياتها في التعاون الدولي:

تعمل اليونسكو في القطاعات التالية:
- التربية.
- العلوم الطبيعية.
- العلوم الإجتماعية و الإنسانية.
- الثقافة.
- الإتصال و المعلومات.

الاتفاق الإطاري الناظم للعلاقة مع ليبيا:

نوع المساعدات المشمولة	فنية
حالة الاتفاق	مستمر
الجهة الليبيا النظيرة (المنسق الوطني)	وزارة التربية (اللجنة الوطنية لليونسكو)

حجم ومجالات التعاون مع ليبيا:

بلغ عدد مشاريع المنظمة في ليبيا خلال الأعوام 2005-2010 عشرة مشاريع

جهة التعاون الدولي:	منظمة العمل الدولية
النوع	منظمة أمم متحدة
العائدية (التبعية، الجنسية)	الأمم المتحدة
مصادر تمويلها	• المساهمات الطوعية للدول الأعضاء. • المانحين الآخرين (دول- منظمات- مؤسسات تمويل).
تاريخ التأسيس	تأسست عام 1919- وفي عام 1946 أصبحت وكالة متخصصة ترتبط بالأمم المتحدة.
المقر الرئيسي	جنيف- سويسرا
ملخص تعريفي	يشكّل تعزيز العمل اللائق الهدف الرئيسي لمنظمة العمل الدولية فهو خلاصة تطلّعات الأفراد في حياتهم المهنية وآمالهم المعلّقة على الفرص والمداخيل والحقوق والاستقرار العائلي والتطوّر الشخصي والعدالة والمساواة بين الجنسين بالإضافة إلى رغبتهم في إيصال صوتهم والاعتراف بدورهم. وفي هذا الإطار، تستند أجندة العمل اللائق إلى أربع ركائز جوهرية هي :المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولية؛ فرص العمل والدخل؛ الحماية والضمان الاجتماعيان؛ الحوار الاجتماعي ومبدأ الثلاثية. وتنطبق هذه الأهداف على العمّال جميعهم، رجالاً ونساءً وفي القطاعين النظامي وغير النظامي على حدّ سواء، أكانوا عمّالاً مأجورين أم يعملون على حسابهم، أكان عملهم في الحقول أو المصانع أو المكاتب، في المنزل أو في المجتمع.

مهام الجهة وغاياتها في التعاون الدولي:

تعمل منظمة العمل الدولية في القطاعات التالية:

- التعليم ما بعد الثانوي.
- الحكومة والمجتمع المدني.
- البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأخرى.
- الخدمات التجارية وغيرها.

الاتفاق الإطاري الناظم للعلاقة مع ليبيا:

نوع المساعدات المشمولة	فنية
حالة الاتفاق	مستمر
الجهة الليبيا النظيرة (المنسق الوطني)	وزارة العمل والتاهيل

حجم ومجالات التعاون مع ليبيا:

بلغ عدد مشاريع المنظمة في ليبيا خلال الأعوام 2007-2010 خمسة مشاريع

جهة التعاون الدولي:	منظمة الهجرة الدولية
النوع	منظمة تعمل مع حكومات الدول
تاريخ التأسيس	1951
المقر الرئيسي	سويسرا
تاريخ بدء العمل في ليبيا	2005/08/09
ملخص تعريفي	منظمة تعمل مع حكومات الدول لكنها ليست جزءاً من منظومة الأمم المتحدة ولكنها تتعاون بشكل وثيق معها ، تأسست من أجل توطين النازحين الأوروبيين واللاجئين والمهاجرين عام 1951 ومركزها سويسرا، بلغ عدد أعضائها حتى عام 2006 /116/ دولة وحوالي 27 بصفة مراقب. تم اعتماد عملها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 4/47 تاريخ 1992/11/16، وأخذت وضعية المراقب في الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتقوم بحماية ورعاية اللاجئ في بلد اللجوء وتؤمن إجراءات ترحيله واستضافته، ويبدأ دورها مع انتهاء عمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في أي بلد. وتهدف المنظمة إلى ما يلي: • تقديم الخدمات والنصح للحكومات والمهاجرين. • إدارة الهجرة بشكل منظم وإنساني. • تعزيز التعاون الدولي في قضايا الهجرة. • المساعدة في البحث عن حلول عملية لمشاكل الهجرة. • تقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المحتاجين للمساعدة سواء كانوا لاجئين أو نازحين أو مهجرين.
مهام الجهة وغاياتها في التعاون الدولي:	
م المنظمة مساعدتها في القطاعات التالية: - الصحة الأساسية. - الحكومة والمجتمع المدني. - البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأخرى. - الاتصالات.	

- غير ذلك محاربة الاتجار بالأشخاص.
- الإدارة الحضرية.
- التعليم والتدريب متعدد القطاعات.
- المساعدة في حالات الطوارئ وإعادة الإعمار.
- غير ذلك من الإغاثة في حالات الطوارئ والأزمات.
- الاستعداد للكوارث ومنعها.

الاتفاق الإطاري المنظم للعلاقة مع ليبيا:

نوع المساعدات المشمولة	فنية
حالة الاتفاق	مستمر
الجهة الليبية النظيرة (المنسق الوطني)	وزارة الخارجية

حجم ومجالات التعاون مع ليبيا:

تنشط المنظمة في ليبيا في العديد من المجالات أهمها:

1.الصحة :

تدعم منظمة الهجرة الدولية وزارة الصحة لسد فجوة الموارد البشرية في قطاع الصحة وذلك من خلال تسهيل إرسال موظفي الرعاية الصحية المؤقتين من المنطقة إلى ليبيا، إضافة إلى تقديم المساعدة الفنية لتقييم سوق العمل والتنبؤ به . ويتم كذلك تقديم الرعاية الصحية للمهاجرين. وبما أن الصحة العقلية تعد أولوية وطنية ، تم إعداد نموذج لدبلوم في المجال النفسي- الاجتماعي بالشراكة مع جامعة طرابلس ، وذلك لمعالجة الحاجة طويلة الأمد لمهنيين في مجال الصحة العقلية. وتعمل المنظمة كذلك على تقديم المساعدة في المجال النفسي - الاجتماعي للأشخاص البالغين والأطفال الذين تضرروا جراء الازمة.

2.مكافحة الاتجار بالبشر:

بغية تقديم الدعم لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية ، تقوم منظمة الهجرة الدولية بالمساعدة في زيادة قدرة الجهاز القضائي على تكوين مفهوم حول الاتجار بالبشر في ليبيا، وكذلك تحسين التنسيق بين مكونات الحكومة لإعداد استجابات لهذه القضية .

القضايا المتعلقة بالهجرة:

تعمل المنظمة مع الحكومة الليبية للمساعدة في العودة الطوعية للمهاجرين إلى بلدانهم من ليبيا، ويتضمن ذلك توفير الاتصال مع السفارات والإدارات الحكومية ذات الصلة. ويتم في هذا الصدد تقديم الدعم لوزارة الداخلية وإدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تقديم المساعدة الفنية لتأسيس نظام تسجيل ، وإعداد إجراءات عملية لمراكز العبور، فضلاً عن تقديم تدريب للموظفين. ويتم كذلك تقديم الدعم لثمانية مراكز ايواء معنية بالمهاجرين لتحسين إدارة المواقع وبناء قدرات السلطات المحلية فيما يتعلق بقضايا الهجرة .

جهة التعاون الدولي:	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) unicef unite for children
النوع	منظمة أمم متحدة
العائدية (التبعية، الجنسية)	الأمم المتحدة- المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
مصادر تمويلها	• المساهمات الطوعية للدول الأعضاء. • المانحين الآخرين (دول- منظمات- مؤسسات تمويل).
تاريخ التأسيس	تأسس صندوق الأمم المتحدة الدولي لإغاثة الطفولة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 57(د-1) لعام 1946 كهيئة مؤقتة، وبموجب قرار الجمعية العامة رقم 802 (د-8) لعام 1953، أصبح الصندوق ذا صفة دائمة، وتم تغيير الاسم إلى صندوق الأمم المتحدة للطفولة مع الاحتفاظ باسم اليونيسف.
المقر الرئيسي	الأمم المتحدة- نيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية
تاريخ بدء العمل في ليبيا	1971
ملخص تعريفي	إن منظمة الأمم المتحدة للطفولة التي تعمل في 157 بلداً حول العالم مكلفة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمطالبة بحماية حقوق الأطفال والمساعدة في تلبية حاجاتهم الأساسية وزيادة الفرص أمامهم كي يستفيدوا من طاقتهم الكامنة بالكامل.

مهام الجهة وغاياتها في التعاون الدولي:

ل اليونسيف في القطاعات التالية:

- التربية والتعليم.
- التربية والتعليم مستوى غير محدد.
- التعليم الأساسي.
- التعليم الثانوي.
- الصحة.
- الصحة الأساسية.
- السياسات والبرامج السكانية والصحة الإنجابية.
- البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأخرى.
- التعليم والتدريب متعدد القطاعات.
- المساعدة في حالات الطوارئ وإعادة الإعمار.
- غير ذلك من الإغاثة في حالات الطوارئ والأزمات.
- الاستعداد للكوارث ومنعها.
- تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية.

الاتفاق الإطاري الناظم للعلاقة مع ليبيا:	
عنوان الاتفاق	اتفاقية التعاون بين حكومة ليبيا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف الموقعة في 1997/9/8وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم التشريعي رقم 30 المؤرخ في 2003/7/5.
نوعه	اتفاقية إطارية
تاريخ النفاذ	من تاريخ توقيع الاتفاقية.
نوع المساعدات المشمولة	فنية
حالة الاتفاق	مستمر
الجهة الليبيا النظيرة (المنسق الوطني)	هيئة التخطيط والتعاون الدولي
معلومات إجرائية:	
تعمل المنظمة في ليبيا من خلال برامج قطرية متتابعة مدة كل منها خمس سنوات تتوافق مضامينها وأهدافها مع أولويات خطة التنمية الوطنية.	
حجم ومجالات التعاون مع ليبيا:	
تبلغ المساهمات الإعتيادية للمنظمة حوالي 4.5 مليون دولار خلال فترة البرنامج القطري البالغ خمس سنوات، وتنفذ المنظمة أيضاً البرنامج الفلسطيني المخصص للفلسطينيين الذين يعيشون في ليبيا الذي بلغت موازنته على سبيل المثال لعامي 2008 و2009 ما مقداره 947 ألف دولار أمريكي، كما تساهم المنظمة في تقديم الدعم الإنساني من خلال الموارد التي تأتيها من المانحين حيث بلغت قيمة الدعم الإنساني المقدم للاجئين العراقيين في ليبيا حوالي 21.2 مليون دولار عام 2008 فقط، ويغطي البرنامج السوري المحاور التالية: - بقاء الطفل ونماؤه. - التعليم ذي النوعية الجيدة. - وقاية اليافعين من الايدز. - حماية الطفل. - وضع السياسات وحشد التأييد وإقامة الشراكات من أجل حقوق الطفل.	

جهة التعاون الدولي:	منظمة حقوق الانسان
النوع	منظمة أمم متحدة
العائدية (التبعية، الجنسية)	الأمم المتحدة
مصادر تمويلها	• المساهمات الطوعية للدول الأعضاء. • المانحين الآخرين (دول- منظمات- مؤسسات تمويل).
تاريخ التأسيس	مارس 2006
المقر الرئيسي	جنيف - سويسرا
تاريخ بدء العمل في ليبيا	2010
ملخص تعريفي	تأسس **مجلس حقوق الإنسان** تبعًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (GA res. 60/251)لعام 2006، ليحل محل لجنة حقوق الإنسان المنتهية ولايتها بتأسيس المجلس الذي يعد سلطة أعلى في نظام الأمم المتحدة نظراً لتبعيته المباشرة للجمعية العامة . تحددت صلاحيات المجلس في نشر الاحترام العالمي للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بدون تمييز من أي نوع وبشكل عادل ومتساوي للجميع، كما يراقب المجلس انتهاكات حقوق الإنسان وخاصة الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة التكرار وتقديم التوصيات اللازمة لوقف مثل هذه انتهاكات أو الحد منها، ويعمل المجلس في ذات الوقت على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتأكيد على أهمية الوعي العام بأساسيات الحريات العامة والخاصة للشعوب

إختصاصات الجهة وغاياتها في التعاون الدولي:

- تعزيز و حماية حقوق الإنسان
- إقامة الحوار بين الدول الأعضآء في مجال حقوق الإنسان
- تقديم توصيات إلي الجمعية العامة بهدف تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان .
- متابعة مدي إلتزام الدول بإلتزاماتها بموجب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان .
- الإستجابة السريعة في الحالات الطآرئة المتعلقة بحقوق الإنسان .

مجالات التعاون مع ليبيا

برنامج مجلس حقوق الإنسان في ليبيا :

في هذا الشأن يعمل مجلس حقوق الإنسان علي تقديم المساعدة التقنية و بنآء القدرات في ميدان حقوق الإنسان بليبيا علي شكل برنامجين :

1. برنامج قصير المدي :

- إقامة ورش عمل تدريبية قصيرة و مركزة حول آليــآت تنفيذ صكوك حقوق الإنسان تستهدف رجال القضــآء و المحامين و رجال الشرطة و كوادر الشرطة القضــآئية و المشرفين الصحيين و النفسيين و رجال إنفاذ القانون و كوادر المجالس المحلية والعسكرية و الإعلاميين .
- نشر و إشاعة ثقافة حقوق الإنسان حقوق الإنسان و الصكوك الدولية ذات الصلة عبر وســائل الإعلام و مختلف السبل .
- المساعدة في معالجة ضحايا الإغتصاب في حرب التحرير
- البحث و التعرف عن المفقودين
- مساعدة نازحي حرب التحرير .
- معاملة المحتجزين و السجنآء وفق المعايير الدولية .
- التعاطي مع المجندين الأطفال الذين شاركوا في حرب التحرير و من يعانون من أمراض نفسية جرآء ذلك .
- تنظيم زيارات مدنية لخبرآء المفوضية السـامية لحقوق الإنسان للإطلاع علي وضع السجون و السجنآء .

2. برنامج طويل المدي :

يشتمل علي التدابير و الإجراءات الدستورية و التشريعية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي تهدف إلي مواءمة التشريعات و القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان مع أحكام الإتفاقيات الدولية التي تعد ليبيا طرفاً فيها , و يستهدف هذا البرنامج المختصين في وزارة العدل و الجهات التشريعية في الدولة .

- خلق تعاون طويل المدي بين مكتب المفوضية و السامية و المؤسسات و الوزارات الليبية المعنية تتضمن تطعيم مناهج كليات الحقوق و الشرطة و الكليات العسكرية , بأسس و مبادئ حقوق الإنسان و أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- العمل علي إستحداث وزارة تعني بملف حقوق الإنسان يكون لها فروعٌ في الوزارات ذات العلاقة بملف حقوق الإنسان .
- إقامة تعاون بين مجلس حقوق الإنسان و الدولة الليبية لإعداد و تقديم تقرير للمجلس في دورته المقرر عقدها في نوفمبر 2014
- المساعدة في إعداد التقارير الدورية لــليبيا حول حالة حقوق الإنسان و المقدمة إلي مجلس حقوق الإنسان .
- تعزيز التعاون المباشر بين وحدة التنسيق الدولية التابعة لمجلس حقوق الإنسان و المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ليبيا .

ثانياً:المؤسسات والصناديق التمويلية.

جهة التعاون الدولي:	البنك الدولي
العائدية (التبعية، الجنسية)	الأمم المتحدة.
الجهة الليبية النظيرة (المنسق الوطني)	وزارة المالية.
مصادر تمويله:	الحكومات.
تاريخ التأسيس:	1944 وبدأ العمل 1946.
المقر الرئيسي:	واشنطن- الولايات المتحدة الأمريكية
ملخص تعريفي	يعتبر البنك الدولي مصدرا مهما لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. ويساعد البنك حكومات البلدان النامية على تخفيض إعداد الفقراء عن طريق توفير الأموال والخبرات الفنية لتي يحتاجون إليها لصالح مجموعة واسعة النطاق من المشاريع ,كمشاريع التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والإتصالات وإصلاحات الأجهزة الحكومية, وأغراض أخرى كثيرة. ويتكون البنك من:خمس مؤسسات ترتبط إحداها بالأخرى بصورة وثيقة, ,وتتمثل في: البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية,ومؤسسة التمويل الدولية (IFC), والوكالة الدولية لضمان الإستثمار (MIGA),والمركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار (ICSID).

أهداف البنك الدولي:

يهدف البنك الدولي إلى : تقديم المال والمساعدة الفنية- الإستثمار في الموارد البشرية- دعم الإصلاح الإقتصادي –بناء القدرات البشرية– تحفيز نمو القطاع الخاص –حماية البيئة محاربة الفساد.

كما يقوم البنك بتقديم :

- قروض استثمارية- قروض لدعم السياسات التنموية –الضمانات
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق توفير الضمانات أو المساهمة في القروض بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي
- علاج الاختلافات الهيكلية في ميزان المدفوعات .

الاتفاقية المبرمة مع البنك الدولي:	أبرمت إتفاقية مع البنك الدولي بتاريخ 28-11-2011 تم بموجبها فتح مكتب للبنك بمدينة طرابلس ليكون حلقة وصل بين المؤسسات الليبية والبنك الدولي ومتابعة وتنسيق مع مختلف المؤسسات الليبية في برامج والمشروعات التي يقوم بتنفيذها.
نشاط البنك الدولي في ليبيا:	قام البنك بالعديد من البرامج في مختلف مجالات الإنتاجية والخدمية وإقامة ورش العمل بين جهات الحكومية الليبية وبعثات البنك الدولي يتم خلالها الحوار والمناقشة في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية ,كما قام البنك بإيفاد العديد من الخبراء والمختصين في مختلف المجالات . وقد بلغ عدد الورش العمل الذي قام بها البنك ما يقارب من 30 ورشة عمل في مختلف المجالات كالطاقات المتجددة والاتصالات والبيئة بالإضافة إلى وضع مقترحات فيما يتعلق بالسياسات والأطر القانونية في مجال الحكم المحلي وتحديد العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية وكذلك تقديم المساعدات الفنية لبناء الموارد والقدرات البشرية وإعداد برامج تدريب اللازمة.

ثالثاً: الدول المانحة والهيئات التنموية

جهة التعاون الدولي:	الاتحاد الأوروبي
النوع	تكتل إقليمي
العائدية (التبعية، الجنسية)	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي
مصادر تمويلها	الدول الأعضاء
تاريخ التأسيس	1992
ملخص تعريفي	هو شراكة اقتصادية وسياسية فريدة بين 27 دولة أوروبية ديمقراطية، تأسست بناءً على اتفاقية معروفة باسم معاهدة روما الموقعة عام 1957 م. **الدول الأعضاء حسب تاريخ الدخول في الاتحاد:** بلجيكا و فرنسا و ألمانيا و إيطاليا و لوكسمبورغ و هولندا و المملكة المتحدة و ايرلندا و الدانمارك و اليونان و إسبانيا و البرتغال و فنلندا و السويد و النمسا و بولندا و المجر و جمهورية التشيك و سلوفاكيا و سلوفينيا و ليتوانيا و لاتفيا و أستونيا و مالطا و قبرص و رومانيا و بلغاريا. **مؤسسات الاتحاد الأوروبي:** – البرلمان الأوروبي الذي يمثل المواطنين الأوروبيين ويتم انتخاب أعضائه مباشرة من قبلهم. – المفوضية الأوروبية و تمثل الحكومات الوطنية أو الاتحاد الأوروبي وتسعى إلى الحفاظ على مصلحة الاتحاد ككل. – المجلس الأوروبي يمثل المصلحة المشتركة للاتحاد الأوروبي وهو المركز الرئيسي لصنع القرار والهيئة التي تمثل الدول الأعضاء منفردة. – محكمة العدل وهي جهاز قضائي يشرف على احترام التشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد. – ديوان المحاسبة وهو جهاز رقابي يشرف على التحقق من تمويل أنشطة الاتحاد.

مهام الجهة وغاياتها في التعاون الدولي:

بدأت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وليبيا عام 2009-2010 ودراسة الاتفاقية الاطارية
سياسة الحوار الأوروبية هي وسيلة للاتحاد الأوروبي للعمل معا مع جيرانها:

– لتعزيز الرخاء.
– لتعزيز الأمن والاستقرار.
– لزيادة الحوار السياسي والتعاون وتعزيز التعاون الإقليمي.

مجالات الدعم الفني عبر المفوضية :

- دعم الإصلاح السياسي والإداري.
- دعم الإصلاح الاقتصادي.
- دعم الإصلاح الاجتماعي.

أما القطاعات التي يغطيها الاتحاد الأوربي بالتفصيل:

- الإمداد بالمياه والصرف الصحي.
- السياسات والبرامج السكانية والصحة الإنجابية.
- الصحة الأساسية.
- الصحة العامة.
- الصحة.
- التعليم ما بعد الثانوي.
- التعليم الثانوي.
- الحكومة والمجتمع المدني، عام.
- الحكومة والمجتمع المدني
- البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأخرى.
- النقل والتخزين.
- الاتصالات.
- توليد الطاقة والتزويد بها.
- الخدمات المصرفية والمالية.
- الخدمات التجارية وغيرها.
- الزراعة.
- الصناعة.
- البناء.
- سياسات وتشريعات التجارة.
- الحماية البيئية العامة.
- الإدارة الحضرية.
- التنمية الريفية.
- المساعدة في حالات الطوارئ وإعادة الإعمار.
- إغاثة لإعادة الإعمار.
- تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية.

الاتفاق الإطاري الناظم للعلاقة مع ليبيا

عنوان الاتفاق	في صدد التوقيع علي الاتفاقية الإطارية لتنظيم علاقات التعاون الفني بين ليبيا والاتحاد الأوروبي الاتفاقية الإطارية
نوعه	اتفاق إطاري
تاريخ النفاذ	
نوع المساعدات المشمولة	فنية **من خلال تعاون فني** يقدم عبر المفوضية الأوروبية
حالة الاتفاق	مستمر
الجهة الليبيا النظيرة (المنسق الوطني)	وزارة التخطيط

معلومات إجرائية:

حجم ومجالات التعاون مع ليبيا:

دعم الاتحاد الاوروبي لليبيا ببناء قدرات الادارة المحلية العامة، الادارة العامة ، توفير التدريب، التخطيط الاستراتيجي والميزانيات ، ودراسة وتقييم المؤسسات ، اعداد واجراء الانتخابات ، التعليم ، حوار شامل مع الجميع ، مساعدات فنية.

مشاركة وثيقة ، الحكم المحلي، التدريب الاعلامي، خبرات عالية في الشئون المالية والادارية والقانونية، العملية الديمقراطية ، تبادل أفضل الممارسات، برنامج النازحين، حقوق المرأة ، برامج تدريب مصممة خصيصا، الادارة المالية العامة، الارث الثقافي، مشروع يورومد للشرطة ، ادارة الحدود، ورشة عمل ، ندوات ، مؤتمرات ، السياسات النقدية وادارة المصرف المركزي، إعادة تأهيل ضحايا التعذيب، بناء القدرات، تشريعات وتنظيم وتمويل والحوار مع المجتمع المدني ، اعادة تأهيل السجناء، الصحــة ، التبادل والتوأمة مع النظراء، المرونة ، تأهيل جرحي الحرب، توفير خبرات، المصالحة الوطنية، مبادرة شراكة الجوار الاوروبية، تعزيز المجتمع المدني، نزع السلاح وأعادة التأهيل والعودة الي للحياة المدنية والدمج، تعزيز المهارات القيادية، برنامج تمبوس للتعليم العالي، اصلاح القطاع الامني، تعزيز الحكومة والمجتع المدني.

بمجرد انتهاء القتال اعاد الاتحاد الاوروبي تركيز اهتمامه من تقديم الدعم الانساني الي اعداد نطاق من المبادرات لدعم الاحتياجات الفورية للشعب الليبي خلال عملية الانتقال الديمقراطية، ولقد تم اعداد تلك المبادرات تحت ادارة السلطات الانتقالية الليبية وبمساهمة فعالة منها. وكان لافتتاح مكتب الاتحاد الاوروبي في طرابلس في سبتمبر وتحوله الي بعثة كاملة في نوفمبر بالاضافة الي وجود مكتب في بنغازي منذ مايو اثر فعال في ذلك المجال.

وتتضمن تلك النشاطات الرئيسية التي نوفرها للحكومة ميزانية قدرها ب 4ز5 مليون يورو لبناء قدرات ادارية شعبية عامة، تهدف الي المساعدة في بناء إدارات شعبية والتخطيط الاستراتيجي واعداد الميزانيات لقطاعات رئيسية مثل التعليم والادارة المالية العامة والسياسات النقدية وادارة المصرف المركزي والحكم المحلي والاعداد للانتخابات واجرائها.

وتشمل النشاطات ، علي سبيل الذكر لا للحصر:

- توفير تجهيزات التدريب، وورش العمل والندوات والمؤتمرات.
- توفير دورات تدريبية مصممة خصيصا للوضع.
- خبرات عالية في الشئون القانونية والمالية والادارية.
- درسات وتقييم للمؤسسات.
- التبادل والتوأمة مع النظراء في الاتحاد الاوروبي أو الدول العربية في المنطقة، بهدف خلق مرونة في توفير الخبرات بشكل عاجل حسب طلب الحكومة الليبية.

ويوفر الاتحاد الاوروبي برنامجا بقيمة 3 مليون يورو لدعم وزارات الحكومة في التعامل مع المجتمع المدني، وهذا يعني قيام مستشارين بمساعدة الوزارات في مراجعة اللوائح وتدريب الكوادر وتقديم الاستشارة لتنظيم مناقشات الحكومة مع مؤسسات المجتمع المدني ودعمها ماديا، هذا بالاضافة الي مساعدة الدولة في تنسيق جهود الدول المانحة.

مجال دعم مؤسسات المجتمع المدني:

- تخصيص 1 مليون يورو للمساعدة في الاعداد للانتخابات . ويقوم بادارة ذلك المبلغ المعهد الدولي لمساعدات الانتخابات والديمقراطية . ويهدف البرنامج الي جمع مختلف المؤسسات معا لتبادل الآراء حول مستقبل الديمقراطية في ليبيا، وكذلك توفير الدعم الفني لأعداد مسودة الانتخابات.

- تخصيص 1.5 مليون يويو لإعادة التاهيل النفسي والجسدي لضحايا التعديب. ويقوم بادارة ذلك المبلغ المجلس الدولي لأعادة تأهيل ضخايا التعديب. وكذلك المنظمة الدولية لمكافحة التعديب.
- تخصيص مبلغ 3.1 مليون يورو لبرنامج يستهدف المجتمع المدني لأنشاء مراكز بناء قدرات المجتمع المدني. وستقدم تلك المراكز تدريبا لكوادر مؤسسات المجتمع المدني الجديدية التي سيتم انشائها لتمثيل المجتمعات والضغط علي الحكومة للاهتمام بالشؤن الهامة للشعب الليبي. كما يقدم البرامج منح مالية صغيرة ودعم للمؤسسات المحلية لتخطيط تطوير مجتمعاتها.

كما **يوفر الاتحاد الاوروبي دعما ماديا في مجالات مختلفة:**

- قطاع التعليم: عن طريق اليونسيف.
- برامج النازحين: لدعم واستقرار المجتمعات المتعرضة للخطر والمساعدة في ادارة تدفقات النازحين داخل وخارج ليبيا.
- برامج اعادة تاهيل جرحي الحرب.
- برنامج لتأسيس " عملية حوار شامل مع الجميع" في ليبيا بهدف تجميع مختلف المجتمعات لمناقشة كافة الامور ذات الاهتمام المشترك والوطني (ليس فقط الانتخابات)
- مجموعة برامج منفذة من قبل مؤسسات غير حكومية في مجال عملية الديمقراطية، اعادة تأهيل السجناء، حقوق المرأة، التدريب الاعلامي، والمصالحة الوطنية.
- مشاريع لتحفيز المهرات القيادية في قطاع المجتمع المدني والادارة العامة،انطلقت في بنغازي الي طرابلس.

تلك البرامج قدمت لليبيا 30 مليون يورو، عند قيام الثورة ، بالاضافة الي 155 مليون يويو متوفرة للمساعدات الانسانية وبرامج الصحة والنزوح.

برامج الاتحاد الاوروبي الاقليمية

اصبح المجال الان مفتوحا ام مشاركين ليبين للدخول في عدة برامج اقليمية مدعومة في اطار مبادرة شركة الجوار الاوروبية، هذه البرامج تشمل مجالات متعددة مثل العدل والارث الثقافي. ولقد شاركت ليبيا بفاعلية في برنامج تمبوس للتعليم العالي، عن طريق برنامج يضمن جودة التعليم في الجامعات الليبية. كما تم تسجيل ليبيا في مشروع يورومد للشرطة (تبادل افضل الممارسات وتوفير فرص التدريب للشرطة عبر المنطقة).

دعم الاتحاد الاوروبي لليبيا
الادارة المحلية
التخطيط الاستراتيجي والميزانيات
الادارة المالية العامة
الحكم المحلي
دعم المجتمع المدني وتشريعات المجتمع المدني
الصحة
نزح السلاح واعادة التاهيل والعمل
اصلاح القطاع الامني

- تحديث التعليم والتدريب المهني (TVET).
- مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي (ISMF).
- تحديث وتطوير قطاع الصحة (LHSS).
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- دعم مؤسسات المجتمع المدني.

4. تقييم مدي الاستفادة من الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية

1.4 منظمة الامم المتحدة

- اتفق الفريق وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في شهر ديسمبر 2011 على تنسيق عملها في ليبيا في شكل آلية متكاملة للعمل في مجالي البرمجة والتنفيذ عندما تقتضي الحاجة ذلك .
- تم في شهر مارس 2012 إنشاء آلية للتنسيق بين الفريق والدولة الليبية ممثلة في مكتب رئيس الوزراء ووزارة التخطيط .
- اعتمد الفريق مع الجانب الليبي إطار استراتيجي للفترة 2013 – 2014 للعمل مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ويحوي خلاصة استنتاجات عمليات التقييم التي قام بها كافة أعضاء الفريق كل في مجال اختصاصه .

أنشطة الفريق :

- شملت أنشطة الفريق كافة المجالات المذكورة سابقاً .
- كان حجم الدعم المقدم لليبيا خلال عام 2011 ضمن ما يعرف بالنداء الإنساني للأزمة الليبية في حدود مبلغ 227 مليون دولار ، ومبلغ 181 مليون دولار إضافي لتمويل مشروعات تم تنفيذها .

توصيات

1. عدم قدرة المؤسسات الليبية الحكومية التي تتولى عملية التنسيق (مكتب رئيس الوزراء - وزارة الخارجية – وزارة التخطيط) على تنسيق الزخم الذي تعمل به الأمم المتحدة ، حيث لم تعقد أية اجتماعات وطنية لتوزيع الأدوار بين هذه الجهات .
2. تولي مكتب رئيس الوزراء في الحكومة السابقة معظم أنشطة التنسيق دون أدنى معرفة بعمل المنظمات ، مما ضيع الكثير من فرص الاستفادة منها .
3. التنسيق المباشر للمنظمات مع الوزراء دون الإدارات المختصة في وزاراتهم مما أضاع الفرص والذاكرة المؤسسية بمغادرة هؤلاء الوزراء .
4. عدم وجود نقاط اتصال وطنية في الوزارات ، وفريق تنسيق وطني على مستوى البلاد .
5. عدم تحديد أولويات واضحة لإلزام المنظمات بها ، وعدم توزيع الأدوار لتجنب التقديم العشوائي للدعم والمساندة.
6. عدم وجود جهة ليبية موحدة تتولى حشد الدعم والمساندة من المنظمات وكان معظمها مبادرات أحادية الجانب من المنظمات نفسها . لذلك كانت بما يتماشى مع برامجها وميزانياتها ، وأحياناً مع مصالح مسئوليها وموظفيها .

2.4 برنامج الامم المتحدة الانمائي

- اهم الاهداف التي استهدفت خلال الفترة 1972 - 2002:
  - التنويع الاقتصادي.
  - البناء المؤسسي للقطاعات الوطنية.
  - تنمية القدرات البشرية.
  - البيئة والتنمية المستدامة.
  - المشاركة في اعداد خطط التنمية والدراسات والبحوث.
  - الدعم الفني والاستشاري المباشر.
- اهم الاهداف التي استهدفت خلال الفترة الي 2002 - 2004
  - بناء القدرات وتطوير الاداء العام.
  - التنوع الاقتصادي.
  - دعم التنمية في الشعبيات ودعم اللامركزية والتنمية في الشعبيات (سابقا)
- مجالات التعاون متعددة كان من اهمها علي سبيل المثال لا للحصر ما يلي:
  - التخطيط والتدريب الانمائي.
  - تخريط الموارد الطبيعية.
  - تنمية الموارد المائية.
  - التنمية البشرية.
  - الطيران المدني والارصاد.
  - الاتصالات.
  - السياحة.
  - التنمية الزراعية.
  - التنمية الصناعية.

رابعا: التشريعات المنظمة للتعاون لافني:

- 1963- 1988 التعاون الفني لقطاع التخطيط.
- 1988 – 1997 اللحنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (سابقا).
- 1998 – 2001 التعاون الفني لقطاع التخطيط.
- 2001 – 2005 المجلس التخطيط العام.
- 2005 - الان وزارة التخطيط (وزارة التخطيط – وزارة المالية- وزارة التخطيط).

خامسا: الصعوبات التي واجهت التعاون:

- التأخر المستمر في دفع الجانب الليبي لمساهماته في تمويل مشروعات التعاون الفني.
- غياب اطار وطني للتنمية واثر ذلك في تشتت نشاطات التعاون الفني.
- إعادة هيكلية الجهاز الاداري وما تبع ذلك من توقف عن تنفيذ عدد من المشروعات التعاون.

3.4 منظمة الاغدية والزراعة

1.3.4 الوضع السابق

تم حقن استثمارات هائلة في الزراعة في العقدين التاليين لانقلاب عام 1969 في محاولة لتحسين حالة الأمن الغذائي، ونفذت سياسات وبرامج مختلفة لدعم هذا الاستثمار. بين أهم تلك هي إعانات واسعة النطاق، وإنشاء مشاريع التوطين وعلى نطاق واسع المشاريع العامة "استراتيجية" خاصة لإنتاج القمح في الصحراء والألبان والأغنام ومزارع الدواجن على نطاق واسع. كما أحرز الاستثمار المكثف لوسائل النقل المائي من خلال النهر العظيم من صنع الإنسان في المقام الأول من أجل التفاخر الزراعة المروية، وكذلك تطوير واسعة النطاق من بنية تحتية جيدة من حيث الكهرباء والطرق والسدود والخزانات، وشبكة الاتصالات. ومع ذلك، فإن الأدلة المتاحة يشهد لعدم قدرة القطاع الزراعي مع مستويات التكوين والأداء الحالي لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء والمساهمة في العمل العام كما تريد.

التفاعلات السلبية بين الأنشطة الزراعية والمخزون من الموارد الطبيعية فضلا عن الجودة الشاملة للبيئة الطبيعية نتيجة للتنمية غير المستدامة وفي تسارع خلال السنوات 1970 1980 وأصبحت على نحو متزايد واضح. الوضع مقلق ولا سيما فيما يتعلق الاستفادة من المياه الجوفية، وهو ما يمثل أكثر من 97٪ من إجمالي المياه المستخدمة.
واهم العقبات بشكل خاص في تطوير القطاع الزراعي عن عدم وجود مؤسسات قادرة على المتابعة والاستمرارية وعدم الاستقرار والتغير السريع والمتكرر للمؤسسات في هذا القطاع. مثلا وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية أعيد أنشئت في عام 2006 بعد ما يقرب من 16 عاما من تفصيل السلطة داخل القطاع. ولكن لا يزال لم يتم وضع اللمسات الأخيرة على الهيكل التنظيمي للوزارة ولا كان إحياء معظم الوظائف التي يقوم بها عادة مؤسسات مركزية مثل التخطيط الزراعي، والإحصاءات، وتصميم السياسات وتنفيذها ورصدها، التي توقفت في عهد اللامركزية.

- أكثر من 40 مشروع تم تنفيذها في مجالات مختلفة منها وبدون استراتيجية محددة:-

  - الإنتاج والصحة الحيوانية .
  - تطوير وإدارة المراعي .
  - مسح وفحص التربة .
  - تنمية الأسماك .
  - التخطيط الزراعي .
  - وقاية النباتات .

- تعاونت الفاو في :
  - صناعة الأسماك .
  - المنظمات الحكومية الدولية .
  - المنظمات الغير حكومية .

وذلك لإتمام اتفاق عالمي حول الأسماك وزراعتها .

2.3.4 الوضع الحالي

برنامج منظمة الأغذية والزراعة في ليبيا يتوقف على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحزم فيما يتعلق بالأمن الغذائي والاستدامة البيئية وعلى تعزيز القيادة للأمم المتحدة بشأن الأهداف والتعاون في ليبيا التنمية. وفي هذا السياق، تم التوقيع على اتفاق تقني بين ليبيا ومنظمة الأغذية والزراعة وتنص الاتفاقية على أن تتولّى ليبيا تمويل برنامج التعاون بما تبلغ قيمته 71 مليون دولار أمريكي لتنمية قطاعات مختلفة مثل الصحة النباتية والحيوانية والإنتاج، وإدارة مبيدات الآفات، وتحسين البذور، وإدارة الموارد الطبيعية، وبناء القدرات، وتعزيز المؤسسات.
وتغطي 18 مشروعا التنمية (PMU و 17 مشروعا التقنية) في غضون ستة مجموعات فرعية مواضيعية متوازنة، وهي:

- صحة النبات وإدارة مبيدات الآفات؛
- إدارة الصحة الحيوانية وتقييم اللقاحات الحيوانية؛
- تنمية البذور؛
- إدارة الموارد الطبيعية؛
- التكنولوجيا الحيوية؛
- بناء القدرات والتعزيز المؤسسي.

وفيما يلي خطة العمل

- مراجعة وتحليل مفصل للقطاع الزراعي .
- صياغة إستراتيجية وطنية شاملة للتنمية الزراعية المستدامة .
- إعداد خطة ليبيا لاستثمار الزراعي على المدى المتوسط .
- وضع الإطار الشامل لبرنامج وخطة عمل المنظمة في ليبيا .
- إعداد وثائق مفصلة لمشاريع العون الفني تحت الإطار أعلاه .

وتستهدف المشروعات المشمولة في إطار هذه الاتفاقية زيادة إنتاج الأغذية، وتحسين معدل الإنتاج والإنتاجية مع الحفاظ في الوقت ذاته على الموارد الطبيعية مثل المياه، بهدف نهائي كليّ هو النهوض بأمن الغذاء في البلاد.

ويتضمن المستفيدون من الاتفاقية المزارعين، ومُربّي الماشية، وصيّادي الأسماك بالإضافة إلى منظماتهم والتعاونيات الزراعية والتجارية. والمنتظر أن تدعم المشروعات المعتزمة قدرات وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والموارد البحرية الليبية على تنفيذ جميع الأنشطة المقترحة بموجب الاتفاقية. كذلك ستتلقى كوادر الوزارة الليبية تدريباً تقنياً للأجلين القصير والطويل.

3.1.4 المشاكل والمعوقات التوصيات

نظرا للدور الهام التي تقوم به المنظمة على مختلف الأصعدة في مجال الزراعة والاغدية يقترح وضع إستراتيجية لأوجه التعاون بالتنسيق بين المؤسسات الوطنية ذات العلاقة تحدد فيها الأولويات والاحتياجات وفرص التعاون تكون كإطار لما يمكن أن يقوم به المنظمة من إعداد برامج تدريب للكوادر الفنية والاستفادة من الخبراء والاستشاريين في القيام ببعض الدراسات الاقتصادية ووضع السياسات لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود وتفعيل الاتفاقية.

ولتفعيل هذا التعاون بالصورة المثلى يقترح تكوين هيئة لمتابعة هدا التعاون تضم العناصر الكفؤة سواء عن طريق إدارة المنظمات الدولية بالوزارة الخارجية أو تكوين وكالة للتعاون يوكل إليها متابعة التعاون مع كافة الهيئات والمنظمات الدولية ومتابعة تنفيذ ما يصدر من قرارات وتدليل الصعوبات التي قد تواجه سير تنفيذها تطوير واسع النطاق للبنية التحتية من حيث الكهرباء والطرق والسدود والخزانات، وشبكة الاتصالات. ومع ذلك، فإن الأدلة المتاحة يشهد لعدم قدرة القطاع الزراعي مع مستويات التكوين والأداء الحالي لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء والمساهمة في العمل العام كما تريد.

محدودية الموارد الطبيعية، وخاصة المياه والأراضي الصالحة، وعلى الأخطار والتداعيات السلبية على التنمية الزراعية والأمن الغذائي يرتبط سوء استخدامها يتطلب استرايجية وطنية لترشيد الموارد الطبيعية بالتعاون مع خبرة المنظمة.

العمل علي الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الزراعية للحفاظ على تنشيط واستخدام الموارد الطبيعية بكفاءة وتحسين الإنتاجية الزراعية وتحسين هيكل الحوافز في الزراعة. ومع ذلك، فإن تصميم السياسات الزراعية السليمة وتنفيذها ورصدها مقيدة بجدية أعد الصورة القدرات الفنية المحدودة وقلة المعلومات اللازمة لتحليل السياسات.

التعاون مع المنظمة في مجال التغذية وجودة الأغذية وسلامتها حيث تواجه ليبيا تحديات الناجمة عن التوسع في الواردات الغذائية التي تطالب بوضع رقابة على الأغذية فعالة وتدابير السلامة. وكذلك عدم الاستقرار المؤسسي، وعدم كفاية مرافق وعدد كاف من المفتشين المدربين تدريبا جيدا أثرت سلبا على الغذاء التشريعية والتفتيش والأنشطة التحليلية في ليبيا.

4.4 منظمة الصحة العالمية

سارعت وزارة الصحة بالحكومة الانتقالية في ليبيا إلى مجابهة التحدي العظيم المتمثّل في إعادة بناء النظام الصحي ، حيث طلبت من منظمة الصحة العالمية أن تساعدها على إنعاش النظام الصحي الذي لحق به الدمار.

ومن المشكلات العويصة والمتمثلة في انعدام مرافق الرعاية الصحية الأولية، مثل العيادات المحلية ومستشفيات المناطق، والتي لا توجد منها بليبيا سوى أقلّ من 1500 من تلك المرافق لتلبية احتياجات سكانها الذين يناهز عددهم 6.5 مليون نسمة.

وفي بعض الأماكن كانت المرافق نادرة نوعاً ما. وفي أماكن أخرى قد تعرّضت لأضرار وخيمة نتيجة القصف ، و نزوع الكثير من العاملين الصحيين الأجانب الذين كانوا يوفرون الخدمات الصحية في ليبيا إلى الفرار من البلد عام ، ولم يعد إلاّ البعض منهم، ممّا يخلق حاجة إلى أطباء وممرّضين مدرّبين- لاسيما في المناطق النائية والريفية.

وكنتيجة مباشرة لانعدام الخدمات المحلية أصبح عشرات الآلاف من الليبيين يتلقون خدمات الرعاية الصحية في الخارج، ممّا كلّف الحكومة ملايين الدولارات يومياً.

الإجراءات الرامية إلى إعادة بناء النظام الصحي الليبي
كانت الخطوة الأولى التي اتُخذت في إطار برنامج الدعم المقدم من منظمة الصحة العالمية استقدام وفد رفيع المستوى من ليبيا إلى مقرّ المنظمة الرئيسي بجنيف من أجل تفعيل العمل المشترك، وركّزت المناقشات الأولية على مجالات العمل الأساسية الستة التالية:

- تعزيز الرعاية الصحية الأولية.
- تحسين الجوانب الرئيسية لتنظيم الخدمات الصحية.
- تقوية الخدمات المختبرية.
- تحسين خدمات الأشعة.
- تدعيم إدارة الإمدادات الدوائية.
- زيادة عدد الممرضين المدرّبين.

وبعد ذلك طرح مسؤولو وزارة الصحة وممثّلو المنظمة بعض الأفكار الأولية بخصوص كيفية الاضطلاع بإجراءات في المجالات الستة.

ما قدمته منظمة الصحة العالمية من دعم للدولة الليبية خلال فترة ما بعد الحرب ، ومن أهمها :

1. حل مشكلة توريد بعض الأدوية خصوصاً المتعلقة بمرضى الايدز.
2. توفير الدعم للصحة النفسية من خلال تكليف مندوب متخصص في هذا المجال.
3. تكليف عدة مستشارين ساعدوا في إعادة صياغة النظام الصحي في ليبيا.
4. تقوية الأطقم الطبية الوطنية في التعامل مع مرضى الايدز من خلال تدريبهم في هذا المجال.
5. ساعدت ليبيا في إنشاء المركز العالمي لمكافحة الأمراض (المعدية والمزمنة) بناء على الاتفاق الذي تم في اجتماع الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية في مايو 2012م حيث تمت الموافقة على إنشاء المركز الدولي لمكافحة الأمراض ويكون مقره في ليبيا.
6. المساعدة على حل مشاكل الأوبئة والحد من انتشارها عن طريق تكليف مستشارين دائمين في ليبيا.
7. تعمل على تطوير الخبرات الوطنية (الإدارية منها والفنية)من خلال إدماجها مع مستشارين دوليين.
8. عملت على مساعدة (برنامج رعاية المسنين) خلال الفترة ما بعد الحرب.

5.4 البنــك الدولـــي

كانت العلاقة بين المؤسسات الليبية والبنك الدولي قبل ثورة 17 فبراير محدودة حيث لم توجد أية خطة أو استراتيجية للبلاد للاستفادة من الإمكانيات وقدرات البنك الدولي سواء فيما يقدمه من برامج التدريب في كافة المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية بالإضافة إلى عدم الاستعانة بصورة فعالة من الخبراء والمستشارين التي لديه للقيام بأي دراسات لبعض القضايا الاقتصادية أو الاجتماعية التي تساهم في تطور البلاد وتنميتها .

شهد التعاون مع البنك الدولي بعد ثورة 17 فبراير تطورا إيجابيا حيث أبرمت إتفاقية بين ليبيا والبنك بتاريخ 2011-11-28 تم بموجبها فتح مكتب للبنك بمدينة طرابلس ليكون حلقة الوصل بين المؤسسات الليبية والبنك الدولي لمتابعة وتنسيق البرامج والمشروعات التي يقوم البنك بتنفيذها, كما عقد البنك حتى الآن عن 30 ورشة عمل في مختلف المجالات و إيفاد العديد من الخبراء والمختصين لتأهيل الكوادر والمؤسسات الوطنية.

نظرا للدور الهام الذي يقوم به البنك الدولي على مختلف الأصعدة يقترح وضع إستراتيجية لأوجه التعاون بالتنسيق بين المؤسسات الوطنية ذات العلاقة تحدد فيها الأولويات والاحتياجات وفرص التعاون تكون كإطار لما يمكن أن يقوم به البنك الدولي مع إعداد برامج تدريب للكوادر الفنية والاستفادة من الخبراء والاستشاريين في القيام ببعض الدراسات الاقتصادية و وضع السياسات لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.
ولتفعيل هذا التعاون بالصورة المثلى يقترح تكوين هيئة لمتابعة هذا التعاون تضم العناصر المناسبة سواء عن طريق إدارة المنظمات الدولية بالوزارة الخارجية أو تكوين وكالة لتعاون يوكل إليها متابعة التعاون مع كافة الهيئات والمنظمات الدولية ومتابعة تنفيذ ما يصدر من قرارات وتدليل الصعوبات التي قد تواجه سير تنفيذها.

6.4 مجلس حقوق الانسان

حقوق الإنسان في ليبيا قبل التحرير 1969 – 2011

أربعون عاماً مرّت لم يعرف فيها الإنسان في ليبيا معني لحقوق الإنسان ... إعدامات و مشانق و تصفيات جسدية بالجملة .. إختفآء قسري , إغتيالات في الداخل و الخارج , محاكمات إستثنآئية و فورية في الميادين العامة .
خنقٌ لحرية التعبير و إغتيال للصحافة الحرة و الإعلام الصادق .
كلّ هذا حدث دون وجود لأي منظمات حقوقية محلّية أو إقليمية أو دولية و للأسف الشديد أنتُخِبت ليبيا في عام 2003 علي رأس لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة , ثم إنضمت إلي مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عام 2010 و التي تم تعليقها في شهر مارس 2011 عقب إندلاع ثورة السـابع عشر من فبراير.

حقوق الإنسان في ليبيا 17/فبراير/2011

عادت ليبيا و بـ غالبية سـاحقة إلي مجلس حقوق الإنسان في 18 نوفمبر 2011 . بدأ الإهتمام المحلي و الدولي بـحقوق الإنسان في ليبيا في كل الجوانب . عقب إنتخاب المؤتمر الوطني العام كان من ضمن لجان المؤتمر لجنة حقوق الإنسان التي تمارس مهامها التأسيسية و الرقابية و التوعوية لحقوق الإنسان و قدمت هذه اللجنة و لجان أخري العديد من مشاريع القوانين التي تهتم بحقوق الإنسان منها قانون ذوي الإحتياجات الخاصة و قانون حرية الصحافة و الإعلام و قانون تجريم التعذيب و الخطف و التمييز

المجلس الوطني للحريات العامة و حقوق الإنسان

يوجد بهذا المجلس عدة لجان دآئمة مثل لجنة الحقوق المدنية و السياسية و لجنة حقوق المرأة و لجنة ذوي الإحتياجات الخاصة و لجنة مناهضة التعذيب و لجنة حقوق الطفل و لجنة الحقوق الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية و لجنة مراقبة الإنتخابات و الدستور و لجان غير دآئمة مثل لجنة حقوق اللاجئين و النازحين و لجنة العدالة الإنتقالية و لجنة المصالحة الوطنية

أنشـأت وزارة الخارجية و التعاون الدولي قسماً خاصّا بحقوق الإنسان و إدارة خاصة لمنظمات المجتمع المدني
أنشأت وزارة العدل إدارة خاصّة بحقوق الإنسان
أنشات وزارة الداخلية قسماً مختصاً بحقوق الإنسان
أنشأت في ليبيا وزارة خاصة تعني بالجرحي و المفقودين
المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة لـلأمم المتحدة في ليبيا أنشأت شعبة خاصّة تُعني بحقوق الإنسان و العدالة الإنتقالية و سيادة القانون

تكونت في ليبيا العديد من منظمات المجتمع المدني التي تهتم بحقوق الإنسان و الدفاع عنه و رصد و متابعة كل التجاوزات و الإنتهاكات و توثيقها

معوقات حقوق الإنسان في ليبيا

في البداية علينا أن نعرف أن ليبيا عَقِبَ الثورة تمر بمرحلة ولادة عسيرة للديمقراطية بعد تصحّر دام أكثر من 40 عاماً و بذلك لازلنا نتلمّس الطريق في مسار حقوق الإنسان و لا شك أن هناك معوقات في الطريق حتي نصل .. من هذه المعوقات

- **معوقات تشريعية**

قد نحتاج في مجال حقوق الإنسان إلي تشريعات واضحة و مُفصّلة و منظّمة و مَنصوصٌ عليها في الدستور القادم الذي ننشده في ليبيا و هذا ما سيأتي مع الأيام.

- **معوقات بنآئية**

تتلخص في الإهتمام بـالهيكلة الإدارية المستقلة والتوصيف الوظيفي لـحقوق الإنسان و أعني به هنا إنشآء وزارة خاصة تهتم بـ حقوق الإنسان و الدفاع عنها في الداخل و الخارج

- **معوقات توعوية**

توعية المواطن وإرشـــآده بكل الوســآئل التربوية و التعليمية و التوعوية المتاحة لـنشر ثقافة حقوق الأنسان كما يعلم الجميع أن تأصيل و نشر ثقافة حقوق الإنسان و الوعي العام بها و كيفية الحصول عليها من أصعب المعوقات التي تواجه العاملين المحليين و الدوليين في مجال حقوق الإنسان في ليبيا خاصة و دول العالم الثالث عامّة .. و عليه لا بد من وضع خطط و برآمج تربوية و تعليمية و إرشآدية عامّة من خلال كل الجهات ذات الإختصاص .

7.4 المنظمة الدولية للهجرة

الوضع السابق

يتضح من خلال السرد السالف بأن سياسات المنظمة فى ليبيا لم تكن فى مستوى التحديات التى تفرضها مشكلة الهجرة الغير شرعية فى ليبيا حيث تركزت نشاطات المنظمة على برامج العودة الطوعية وتقديم بعض الدعم من خلال توفير الاتصال مع السفارات والإدارات الحكومية ذات الصلة . كما تم في هذا الصدد تقديم الدعم لوزارة الداخلية وإدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تقديم المساعدة الفنية لتأسيس نظام تسجيل وتوثيق وإعداد إجراءات عملية لمراكز العبور ، فضلاً عن تقديم تدريب للموظفين. ويتم كذلك تقديم الدعم لثمانية مراكز ايواء معنية بالمهاجرين لتحسين إدارة المواقع وبناء قدرات السلطات المحلية فيما يتعلق بقضايا الهجرة .

الوضع الحالى

الوضع الحالى فى واقعه لا يختلف كثيرا عن سابقه بل لازالت المشكلة فى تفاقم مستمر ، بسبب عدم السيطرة عن المناطق الحدودية التى يتدفق منها مئات المهاجرين الغير شرعيين يوميا وتتم عمليات القبض عليهم من قبل اللجان الامنية وبإمكانيات متواضعة جدا ، لافتقار هذه الاجهزة الى الهياكل المؤسساتية المتخصصة للقيام بهذه المهام على الوجه الاكمل ، ومن ثم التعاون مع منظمة الهجرة الدولية بما يتماشى مع الاتفاقية المبرمة معها بتـاريخ 9 اغسطس 2005 والتى تضمنت فى جوهرها التالى :

- تطبق المنظمة فى ليبيا برامج الهجرة والصحة وتنمية القدرات ومكافحة تهريب المهاجرين وهجرة المواطنين والأجانب والتعاون الفنى حول مواضيع الهجرة والخدمات الاستشارية ومساعدة الاشخاص النازحين داخليا وخارجيا والأشخاص الاخرين الذين هم بحاجة الى مساعدة وإعادة الموارد البشرية المؤهلة .
- السماح بفتح مكتب للمنظمة بطرابلس وذلك للقيام بمهامها وأنشطتها .
- توضع البرامج التنفيذية لأنشطة التعاون بين الطرفين بناء على المراسلات والاتصالات بين الجهات المختصة بليبيا والممثل عن المنظمة.

المشاكل والمعوقات والتوصيات

التركيز على اعادة تدريب وتأهيل عناصر الشرطة بدورات فى مجالات :

- الإشراف على وإعداد مراكز الإيواء وإدارتها .
- العناية بمراكز الايواء من حيث الحراسة والحماية .
- مكافحة جرائم التزوير والتزييف وعلم البصمات .
- الإسعافات الأولية وعمليات الإنقاذ الصحراوي .
- اللغات الانجليزية والفرنسية والهاوسا .

توصيات :

يجب أن تشتمل أهداف السياسات لإدارة الهجرة في ليبيا على ما يلي ، وليس بالضرورة أن تقتصر عليه:

- العمل على إقامة حدود آمنة ، ومنع الهجرة غير القانونية والسيطرة على المنافذ الحدودية للبلاد بشكل فاعل.
- تعديل الاتفاقية الموقعة بين ليبيا ومنظمة الهجرة الدولية بما ينسجم مع واقع الهجرة الغير شرعية ومشاكلها فى ليبيا .
- إنشاء آلية آمنة لإصدار وثائق السفر للمواطن الليبي بما فيها جوازات السفر و الهوية الشخصية، وهي الآلية المتبعة في إصدار وثائق السفر العالمية.
- إنشاء الآلية اللازمة للتقليص من تهريب المهاجرين أو القضاء على هذه الظاهرة وكذلك الاتجار غير المشروع بالبشر، واتخاذ ما يلزم بشأن شبكات الجريمة .
- تنظيم دخول الرعايا الأجانب والعرب وإقامتهم سواء كانت مؤقتة أو دائمة في ليبيا .
- وضع المعايير المناسبة لحماية اللاجئين والأشخاص النازحين داخليا.
- دعوة الدول المجاورة لليبيا إلى الدخول في حوار حول الهجرة واتخاذ ما يلزم بالتعاون مع الدول المعنية في إدارة شؤون الهجرة على المستوى الإقليمي .

نماذج لاستفادة بعض الدول من الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية

جداول استرشادية للتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية والصناديق والدول

اسم شريك التعاون الدولي	العائدية (التبعية الجنسية)	تصنيف المانح
صناديق التمويل العربية:		
صندوق أبوظبي للتنمية	الإمارات العربية المتحدة	مصرف/صندوق تمويل
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	عربي	مصرف/صندوق تمويل
صندوق النقد العربي	عربي	مصرف/صندوق تمويل
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	الكويت	مصرف/صندوق تمويل
الصندوق السعودي للتنمية	السعودية	مصرف/صندوق تمويل
صناديق التمويل الاقليمية:		
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IDB	إسلامي	مصرف/صندوق تمويل
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD	أممي	مصرف/صندوق تمويل
صندوق الأوبك للتنمية الدولية OPIC	أممي	مصرف/صندوق تمويل
مصارف التمويل الدولية:		
بنك الاستثمار الأوربي	الاتحاد الأوروبي	مصرف/صندوق تمويل
مؤسسة قروض إعادة الإعمار	ألمانيا	مصرف/صندوق تمويل
البنك الدولي	أممي	مصرف/صندوق تمويل
اكزم بنك الصين	الصين	مصرف/صندوق تمويل
اكزم بنك الهند	الهند	مصرف/صندوق تمويل
اكزم بنك ماليزيا	ماليزيا	مصرف/صندوق تمويل
اكزم بنك التشيك	التشيك	مصرف/صندوق تمويل
اكزم بنك تركيا	تركيا	مصرف/صندوق تمويل
هيئات التعاون الفني الدولية:		
الاتحاد الاوربي	اوربي	مجموعة تنمية
الوكالة الالمانية للتعاون الدولي GIZ	المانيا	وكالة تنمية
الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية SICA	سويسرا	وكالة تنمية
الوكالة السويدية للتعاون والتنمية SIDA	سويسرا	وكالة تنمية
وكالة التعاون الدولي الايطالية	ايطاليا	وكالة تنمية
الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي	إسبانيا	وكالة تنمية
الوكالة الفرنسية للتنمية afd	فرنسا	وكالة تنمية
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA	اليابان	وكالة تنمية
المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ICARDA	أممي	وكالة تنمية
شبكة الآغا خان للتنمية	أممي	وكالة تنمية
صندوق الشراكة والاستثمار الاورو-متوسطي FEMEP	إقليمي	مصرف/صندوق تمويل

منظمات التعاون الدولي الفني الاممية:		
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	أممي	منظمة أمم متحدة
منظمة الأغذية والزراعة	أممي	منظمة أمم متحدة
مرفق البيئة العالمي	أممي	منظمة أمم متحدة
منظمة العمل الدولية	أممي	منظمة أمم متحدة
منظمة الهجرة الدولية	أممي	منظمة أمم متحدة
منظمة الأمم المتحدة للبيئة	أممي	منظمة أمم متحدة
منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (اليونيسكو)	أممي	منظمة أمم متحدة
صندوق الأمم المتحدة للسكان	أممي	منظمة أمم متحدة
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	أممي	منظمة أمم متحدة
منظمة الامم المتحدة للتطوير الصناعي	أممي	منظمة أمم متحدة
منظمة الامم المتحدة للمرأة	أممي	منظمة أمم متحدة
برنامج الغذاء العالمي	أممي	منظمة أمم متحدة
منظمة الصحة العالمية	أممي	منظمة أمم متحدة
مرفق البيئة العالمي برنامج المنح الصغيرة	أممي	منظمة أمم متحدة
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا	أممي	منظمة أمم متحدة
اهم الدول المانحة:		
الصين	الصين	دولة
ألمانيا	ألمانيا	دولة
اسبانيا	اسبانيا	دولة
فرنسا	فرنسا	دولة
الهند	الهند	دولة
ايطاليا	ايطاليا	دولة
اليابان	اليابان	دولة
ماليزيا	ماليزيا	دولة
هولندا	هولندا	دولة
النروج	النرويج	دولة
قطر	قطر	دولة
السويد	السويد	دولة
تركيا	تركيا	دولة
إيران	إيران	دولة
الكويت	الكويت	دولة

(مثال لمصفوفة التعاون الدولي)

أولاً: الصناديق والمؤسسات التمويلية.

القطاعات التي يعمل بها المانح (وفقاً لمعيار DAC5 لعام 2009)	الصناديق والمؤسسات التمويلية										
	بنك الاستثمار الأوروبي	البنك الدولي	بنك الاستثمار الألماني	بنك الإسلامي للتنمية	الصندوق السعودي للتنمية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إيفاد	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	صندوق الأوبك للتنمية الدولية	صندوق النقد العربي	صندوق أبو ظبي للتنمية
التربية والتعليم، مستوى غير محدد			√		√				√		
الصحة	√			√	√				√		
الإمداد بالمياه والصرف الصحي	√		√	√			√	√			√
الحكومة والمجتمع المدني				√							
الحكومة والمجتمع المدني، عام										√	
البنى التحتية والخدمات الاجتماعية		√					√	√	√		√
الثقافة والترفيه											
النقل والتخزين	√				√		√	√	√		
الاتصالات	√				√		√	√			√
توليد الطاقة والتزويد بها	√	√		√	√		√	√	√		√
الخدمات المصرفية والمالية	√		√								
الزراعة						√	√		√		
الصناعة	√				√		√				
البناء	√										√
القطاعات المتعددة والمشتركة			√								
الحماية البيئية العامة			√	√							
غير ذلك											
المساعدات المتعددة القطاعات			√								
الإدارة الحضرية	√										
التنمية الريفية	√					√	√	√	√		
الإجراءات المتعلقة بالدين			√								
لاجئين في دول المانحين			√								

ثانياً: وكالات التنمية.

القطاعات التي يعمل بها المانح (وفقاً لمعيار DAC5 لعام 2009)	وكالات التنمية							
	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	الوكالة الفرنسية للتنمية	الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	الوكالة السويسرية للتنمية	شبكة الآغا خان للتنمية	مركز الدراسات العربية للمناطق الجافة و الأراضي القاحلة	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
التربية والتعليم، مستوى غير محدد	√				√	√		
التعليم الأساسي	√					√		
التعليم الثانوي	√							
التعليم ما بعد الثانوي	√					√		
الصحة			√			√		
الصحة العامة	√					√		
الصحة الأساسية	√		√			√		
السياسات والبرامج السكانية والصحة الإنجابية	√					√		
الإمداد بالمياه والصرف الصحي	√	√	√	√	√	√		
الحكومة والمجتمع المدني			√	√				
الحكومة والمجتمع المدني، عام			√		√			
البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأخرى			√			√		
النقل والتخزين	√			√				
الاتصالات			√	√				
توليد الطاقة والتزويد بها	√	√				√		
الخدمات المصرفية والمالية			√	√				
الخدمات التجارية وغيرها	√		√			√		
الزراعة	√	√				√	√	√
الصناعة	√							
سياسات وتشريعات التجارة	√					√		
السياحة		√	√					
القطاعات المتعددة والمشتركة						√		
الحماية البيئية العامة	√	√	√		√		√	√
المساعدات المتعددة القطاعات						√		
الإدارة الحضرية	√		√	√		√		

التنمية الريفية	√						√	√
التنمية غير الزراعية البديلة						√		
الإجراءات المتعلقة بالدين						√		
المساعدة في حالات الطوارئ وإعادة الإعمار			√		√	√		
غير ذلك من الإغاثة في حالات الطوارئ والأزمات			√		√			
إغاثة لإعادة الإعمار					√	√		
الاستعداد للكوارث ومنعها					√			
التكاليف الإدارية للجهات المانحة						√		
تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية	√				√			
لاجئين في دول المانحين			√					

ثالثاً: الدول

.

القطاعات (وفقاً لمعيار DAC5 لعام 2009)	الدول								
	الاتحاد الأوروبي	إيطاليا	الدنمارك	اليابان	النرويج	المملكة المتحدة	السويد	ألمانيا	الهند
التربية والتعليم	√		√	√		√		√	
التربية والتعليم، مستوى غير محدد			√	√				√	
التعليم الأساسي			√			√		√	
التعليم الثانوي	√		√						
التعليم ما بعد الثانوي	√					√	√	√	√
الصحة	√	√		√					
الصحة العامة	√			√					√
الصحة الأساسية	√	√							
السياسات والبرامج السكانية والصحة الإنجابية	√								
الإمداد بالمياه والصرف الصحي	√		√	√	√		√	√	√
الحكومة والمجتمع المدني	√					√			
الحكومة والمجتمع المدني، عام	√		√		√	√	√	√	
منع الصراعات وحلها، السلام والأمن									
البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأخرى	√			√				√	
الثقافة والترفيه		√							
النقل والتخزين	√			√					
الاتصالات	√								
توليد الطاقة والتزويد بها	√	√	√					√	√
الخدمات المصرفية والمالية	√								√
الخدمات التجارية وغيرها	√							√	
الزراعة	√	√							√
االغابات		√							
صيد السمك									√
الصناعة	√	√							√
الموارد المعدنية والتعدين									√

البناء	√								
سياسات وتشريعات التجارة	√			√					
الحماية البيئية العامة	√	√	√						√
غير ذلك									√
الإدارة الحضرية	√	√							
التنمية الريفية	√			√					
التعليم والتدريب متعدد القطاعات			√						
الإجراءات المتعلقة بالدين								√	
المساعدة في حالات الطوارئ وإعادة الإعمار	√		√		√				
غير ذلك من الإغاثة في حالات الطوارئ والأزمات		√	√						
إغاثة لإعادة الإعمار	√								
الاستعداد للكوارث ومنعها			√	√					
التكاليف الإدارية للجهات المانحة									
تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية	√		√	√	√		√		
لاجئين في دول المانحين						√	√		
غير مخصصة/غير مصنفة					√	√			

رابعاً: منظمات أمم المتحدة:

القطاعات (وفقاً لمعيار DAC5 لعام 2009)	منظمات أمم متحدة										
	المنظمة الدولية للهجرة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	منظمة الأغذية العالمية	منظمة الصحة العالمية	المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة	منظمة الأمم المتحدة للمرأة	صندوق الأمم المتحدة للسكان	منظمة العمل الدولية	صندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونسيف	منظمة الأغذية والزراعة	وكالة الأمم المتحدة للغوث وتشغيل اللاجئين الأونروا	مرفق البيئة العالمي
التربية والتعليم		√	√		√				√		√	
التربية والتعليم							√		√		√	
التعليم الأساسي			√		√		√		√		√	
التعليم الثانوي					√	√			√			
التعليم ما بعد الثانوي		√			√	√		√			√	
الصحة				√	√		√		√		√	
الصحة العامة				√							√	
الصحة الأساسية	√			√	√		√		√		√	
السياسات والبرامج السكانية والصحة الإنجابية		√		√		√	√		√		√	
الإمداد بالمياه والصرف الصحي		√									√	√
الحكومة والمجتمع المدني	√					√	√					
الحكومة والمجتمع المدني، عام		√				√	√	√				
منع الصراعات وحلها، السلام والأمن		√				√						
البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأخرى	√	√				√	√	√	√	√	√	
الثقافة والترفيه												
النقل والتخزين		√									√	√
الاتصالات	√	√				√			√		√	
توليد الطاقة والتزويد بها		√										
الخدمات المصرفية والمالية		√										

الخدمات التجارية		√			√		√			√		
الزراعة		√							√		√	
الغابات									√			
صيد السمك									√			
الصناعة		√							√			
الموارد المعدنية والتعدين												
البناء								√				
سياسات وتشريعات التجارة		√					√					
السياحة		√			√							
القطاعات المتعددة والمشتركة				√			√					
الحماية البيئية العامة		√					√					√
غير ذلك	√											
الإدارة الحضرية	√	√			√			√				
التنمية الريفية		√					√					
التنمية غير الزراعية البديلة		√										
التعليم والتدريب متعدد القطاعات	√	√				√		√				
البحوث والمؤسسات العلمية		√					√					
الإعانة بالسلع والمساعدة ببرامج عامة			√									
المعونات الغذائية			√					√				
الإجراءات المتعلقة بالدين		√										
المساعدة في حالات الطوارئ وإعادة الإعمار	√			√			√	√	√			
غير ذلك من الإغاثة في حالات الطوارئ والأزمات	√		√	√	√	√		√	√	√	√	
إغاثة لإعادة الإعمار		√	√	√								
الاستعداد للكوارث ومنعها	√	√		√		√		√	√			
التكاليف الإدارية للجهات المانحة		√		√								
تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية					√	√		√				
لاجئين في دول المانحين			√			√						√
غير مصنفة	√				√							

المنظمات الدولية والإقليمية

التوصيات الختاميــة

مقدمــة

عقدت اللجنة العديد من الاجتماعات واللقاءات لدراسة الوضع القائم للتعامل مع المنظمات الدولية والاقليمية، من أجل التعرف على مواطن القوة والضعف في آلية التعامل معها. واكتشفت اللجنة من البداية في عملها أن مرحلة ما قبل ثورة 17 فبراير عانت من الكثير من المشاكل الفنية والادارية والمالية، وتم التعاطي مع المنظمات الدولية كوسيلة ضغط على المجتمع الدولي من أجل مصالح ضيقة.

ومن خلال الدراسة التي قامت بها اللجنة للمنظمات الدولية والاقليمية وتحليل آليات التعامل مع الدولة الليبية، تبين عدم استفادة الدولة الليبية من العديد من الخدمات الاساسية التي تُوفرها المنظمات لأعضائها، هذا بالإضافة الى عدم الحصول على حقوق الدولة في الوظائف القيادية والادارية وكذلك عمليات المساندة وغيرها من الخدمات. لذا كان من الواجب دراسة وتحليل المشاكل التي تُواجه الجانب الليبي عند التعامل مع المنظمات الدولية والاقليمية.

ووضعت اللجنة سؤالين رئيسيين لتُساهم في وضع تصور لإطار التعامل مع المنظمات الدولية والإقليمية، وهي ماذا تريد الدولة الليبية الجديدة من المنظمات الدولية والاقليمية وكيف تستفيد من خدماتها لتحقيق اهداف ثورة 17 فبراير، والسؤال الثاني هو مدى جاهزية مؤسسات الدولة للتواصل مع المنظمات الدولية والاقليمية والتعامل معها بكافأة والحصول على الخدمات والمساندة الفنية التي تتطلبها كل في مجال عملها.

ومن خلال ذلك خلصت اللجنة الى عدد من (1) التوصيات العامـة، و(2) التوصيات التحليلية والتفصيلية، و(3) أخيراً وضعت عدد من الخطوات المستقبلية لمعالجة النتائج بطرق علمية.

أولاً التوصيات العامة:

1. وضع استراتيجية وطنية للتعامل مع المنظمات الدولية والإقليمية، وتعظيم الإستفادة من المساهمات الليبية بشكل فعّال، بما يتناسب مع أهمية الدولة في المجال الإقليمي والدولي، وذلك بتكوين فريق خاص لهذه المهمة.
2. إبراز دور ليبيا الريادي في المنطقة من خلال التعامل الأمثل مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والاقليمية، والاستفادة من مساندة المنظمات الدولية والاقليمية لدعم ثورة 17 فبراير.
3. وضع أولويات التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية بحيث تكون عملية وفعّالة وفي خدمة متطلبات المرحلة، بما يتناسب وسياسة ليبيا الحديثة وليست عشوائية ومُتغيرة بأهواء أو أجندات خاصة.
4. تقوية الترابط الإداري والفني بين وزارة التعاون الدولي مع إدارات التعاون الدولي في المؤسسات المختلفة. ومتابعة عملها ووتوجهيها بما يخدم المصالح العليا للدولة الليبية. ونشر نتائج أعمالها بصفة دورية فيما بينها.
5. القضاء على البيروقراطية المقيتة وخاصة في التعامل مع المنظمات الدولية والإقليمية من خلال تطوير وتبسيط الإجراءات الإدارية والمالية بما يخدم متطلبات التعامل معها وبما يضمن حصول ليبيا على أفضل المكاسب.
6. تقاسم الأعباء والإجراءات بوضوح بين وزارة الخارجية ووزارة التخطيط وإدارات التعاون الدولي بمؤسسات الدولة بما يكفل التنسيق التام في التعامل مع المنظمات الدولية والإقليمية.
7. تحديد نقاط الإتصال مع المنظمات الدولية والإقليمية والعمل على التنسيق بين وزارة الخارجية ووزارة التخطيط وإدارات التعاون الدولي بالوزارات ولمؤسسات ذات العلاقة،
8. الإهتمام بالموارد البشرية التي تتعامل مع المنظمات الدولية والإقليمية وتدريبها بصفة دورية على اللغات والمهارات والمعرفة المناسبة لعملها. هذا بالإضافة الى الإعداد الوظيفي المناسب دورات تدريبية قصيرة وطويلة في المعاهد الدبلوماسية المتخصصة الداخلية والخارجية والاستفادة من العلاقات بالمنظمات الدولية والإقليمية بهذا الشأن.
9. مراعاة أن يشمل التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية التنمية المكانية على مستوى الدولة، ومن دون تخصيصها في مناطق حضرية معينة.
10. وضع آلية واضحة لإختيار رئيس وأعضاء الوفود المُشارِكة في الإجتماعات الرسمية، مع وضع آلية لمتابعة عملها. ونشر تقارير مشاركات الوفود على الجهات ذات العلاقة والمحافظة على الخبرة التراكمية.
11. تطوير العلاقة مع مراكز الابحاث والأكاديميات والمؤسسات المهنية الدولية، وخاصة معاهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بما يضمن مكاسب معنوية وسياسية لصالح ليبيا ولخدمة تطلعات الشعب الليبي والعيش بسلام في المجتمع الدولي والمشاركة الفاعلة في السياسة الدولية.

ثانياً التوصيات التحليليــة والتفصيليــة:

1. تفعيل دور ليبيا في أعمال المنظمات الدوليــة

1.1. استقطاب المكاتب الإقليمية للمنظمات الدولية في الشرق الأوسط أو على الأقل في المغرب العربي أو الشمال الأفريقي، بحيث تتخذ ليبيا مقارات لمكاتبها التنفيذية.

1.2. توفير الدعم اللوجستي والأمني وخدمات الاتصالات والانتقال لتسهيل تواجد تلك المكاتب في ليبيا.

1.3. دعوة المسؤولين في المنظمات الدولية والإقليمية لزيارة ليبيا للتشاور، وتنظيم لقاءات مع المسؤولين الليبية بما يضمن حصول ليبيا على أفضل الفُرص في أعمالها وسياساتها.

1.4. تطوير التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية التي لديها مؤسسات في ليبيا من أجل تعظيم الإستفادة منها واستخدامها في تطوير البيئة المحلية كل حسب تخصصه. (الجامعة المغاربية ومعهد تنمية الموارد البشرية مع منظمة العمل العربية وغيرها)

1.5. تحديث نصوص إتفاقية المقر بما يخدم تفعيل الخدمات المحلية وتوظيف الليبيين وغيرها من الشروط التي تخدم السياسة والاقتصاد الليبي بما فيها تحديد نقاط الاتصال.

1.6. وضع آليات واضحة لتسجيل المنظمات الدولية والإقليمية مع إضافة شرط إدارة الفرع من مواطن ليبي، أو على الأقل وظيفة النائب.

2. رعاية وإقامــة المؤتمرات الدولية واللقاءات الاقليمية

ويهدف هذا المقترح الى ربط الصِلة مع الشخصيات الدولية وزيادة الترابط بين المؤسسات المحلية والمنظمات الدولية والاقليمية بما ينفع متطلبات السياسة الليبية على المستوى المحلي والاقليمي، واقامة المؤتمرات الدولية واللقاءات الاقليمية أرض ليبيا يُتيح بناء خدمات مضافة وتوفير نوعية من الخدمات اللوجستية المناسبة لمثل هذه الاحداث الدولية، وذلك من خلال:

2.1. دعم إقامة المؤتمرات الدولية والإقليمية بليبيا من خلال التعريف بها وعرض إمكانيات ليبيا في عملية الاستضافة.

2.2. تطوير وتحسين بيئة الاستضافة للمؤتمرات الدولية والإقليمية وخدمات البُنية التحتية.

2.3. تنسيق إجراءات مقابلة المسؤولين الليبيين عند حضور الشخصيات الدولية لمراسم المؤتمرات الدولية اللقاءات الإقليمية.

3. **منظمات المجتمع المدني الدوليــة**

3.1. تحديد نقطة اتصال لكافة منظمات المجتمع المدني الدولي، لغرض التسجيل والمتابعة.

3.2. وضع آلية لتنسيق العمل بين المنظمات المجتمع المدني الدولية العاملة في ليبيا.

3.3. مراعاة أن يشمل التعاون مع منظمات المجتمع المدني الدولية التنمية المكانية على مستوى الدولة، ومن دون تخصيصها في مناطق حضرية معينة.

4. **الاتفاقيات الدولية والاقليميــة**

تقوم الدولة الليبية بالتوقيع على اعداد كبيرة من الاتفاقيات الدولية والثنائية والتي تلتزم فيها بعدد من الإلتزمات القانونية والتنفيذية ويترتب عليها اجراءات ادارية ومالية وفنية مع العديد من الجهات. ولتعظيم الفائدة من هذه الاتفاقيات تقترح اللجنة الخطوات التاليــة:

4.1. الإهتمام بحفظ وتصنيف وادارة الوثائق والمستندات والمعاهدات الدولية التي تكون ليبيا طرف فيها.

4.2. وضع خطة عملية لدراسة المعاهدات الدولية ونشر شروح وتوضيحات لمحتواها الفني، والتزاماتها القانونية ومتطلبات عملها وآليات تنفيذها.

4.3. ان تكون الوفود المشاركة في اجتماعات المنظمات الدولية والاقليمية علي المام كامل بكافة الجوانب المتعلقة بالمنظمة والاهداف التي تقوم بها.

4.4. إعادة دراسة وتقييم الاتفاقيات الدولية والاقليمية بواسطة فرق عمل متخصصة والخروج بتوصيات دقيقة قابلة للتنفيذ لدعم السياسة الليبية الداخلية والخارجية، بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة بكل إتفاقية.

5. **الإجراءات الماليــة والاستثمارية والتنمويــة**

5.1. توجيه مساهماتنا في المنظمات الدولية والاقليمية لخدمة اهداف السياسة الخارجية الليبية ولعب دور هام في النشاط الدولي.

5.2. أن يتم تقديم الدعم المالي للدول الصديقة عبر المنظمات الدولية وتمويل مشاريعها، لما له من فائدة في تقوية المكانة والموقف الليبي على الصعيد الدولي والإقليمي، وخاصة المنظمات الدولية من ناحية، والعلاقة مع الدول الممنوحة من جهة أخرى.

5.3. المساهمة في الصناديق التنموية بالتعاون مع المنظمات الدولية ووفق المعايير الدولية وتوجيها لخدمة المتطلبات والسياسات الليبية وليس عبر توجهات وقتية.

6. **مؤسسات ليبية تعمل في الخارج**

ترى اللجنة ضرورة إعادة النظر في عدد من الادوات والمؤسسات التي تستخدمها الدولة في التأثير والتفاعل مع المجتمع الدولي ولإقليمي وتطويعها لخدمة السياسات الخارجية، مثل الاتحاد الافريقي ومنظمة الكوميسا واتحاد المغرب العربي على الصعيد الدولي، جمعية الدعوة الاسلامية، والشركة الليبية للإستثمارات الخارجية. **وذلك** مراجعة جادة من المؤتمر الوطني العام للموقف من تلك المؤسسات، وآليات عملها، وتقييم كل المؤسسات والمكاتب التابعة لها ، وخاصة ان هذه المؤسسات أنشئت من قبل النظام السابق لاغراض سياسية بحتة

7. **ملف حقوق الإنسان في ليبيا**

عند مداولة اللجنة لموضوع حقوق الانسان في ليبيا وعلاقته بالمنظمات الدولية والاقليمية وكذلك المجتمع المدني الدولي، وخاصة ما يصدر على هيئة الامم المتحدة ومنظماتها من ملاحظات حول الموضوع، ترى اللجنة ضرورة إنشاء هيئة تنفيذية تتبع رئاسة الوزراء خاصة بحقوق الانسان والمصالحة الوطنية.

8. **التوظيف في المنظمات الدولية والإقليمية**

8.1. وضع آلية لرصد الوظائف القيادية بالمنظمات الدولية والإقليمية.

8.2. دعم ومساندة المواطنين الليبيين الأكفأ لشغل الوظائف على جميع المستويات.

8.3. وضع آلية واضحة لإختيار المندوبين في المنظمات، بحيث تكون شفافة ومُتاحة للجميع، ونشر بيانات الوظائف المتاحة، ونتائج الإختيار.

8.4. تسهيل اجراءات الإعارة ودعم العناصر الليبية للعمل في المنظمات الدولية.

9. **تطوير التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية**

9.1. تكوين طاقم فني وإداري لكل منظمة، ليقوم بمتابعة أعمالها والاستفادة بما توفره من امكانيات، والحصول على الوظائف المتاحة في المواقع القيادية والمطالبة بالدعم الفني المجاني.

9.2. تطوير آلية عمل إدارات التعاون الدولي بمؤسسات الدولة المختلفة، وذلك بوضع إجراءات تفصيلية لتضمن التنسيق التام والتعاون فيما بينها.

9.3. إقامة اجتماعات دورية بين إدارات التعاون الدولي بمختلف وزارات ومؤسسات الدولة ذات العلاقة لنقل الخبرة والمعرفة ونشر نتائجها لتعميم الفائدة.

9.4. رفع القُدرات الفنية والمهنية للعناصر الفنية المكلفة بمتابعة التعاون مع المنظمات الدولية وتمكينها من خلال تدريب تخصصي، وبصفة دورية لدى مؤسسات متخصصة، على سبيل المثال دورات التفاوض البروتوكول وغيرها من المهارات المطلوبة.

9.5. تفعيل مشاركة. الوفود في اجتماعات المنظمات الدولية والاقليمية وابراز سياسة ليبيا في المواضيع التي تطرح في خلال الاجتماعات والحصول علي تقاريرها وتعميمها عل الجهات ذات العلاقة.

10.معايير تحديد مجالات التعاون الدولي.

يتم تحديد مجالات التعاون الدولي مع الشركاء المانحين وتتم المفاضلة بين المشاريع بناءً على السمات التالية:

- التوافق مع أولويات و خطط التنمية الوطنية، والانسجام مع أهداف تنمية الألفية.
- الأثر التنموي الفوري الأكبر والأكثر استدامة والذي يحول دون بعثرة الجهود.
- تطابق الموارد المطلوبة مع الميزات النسبية للجهة المانحة.
- توفر إطار مرجعي بين الجهة المستفيدة المتلقية والجهة مقدمة المعونة يسمح بالمساءلة المتبادلة في معرض تنفيذ مشاريع التعاون بينهما.

ثالثاً: مقترحات العمل المستقبلي:

من خلال النتائج التي توصلت اليها اللجنة عند تقييم التعامل مع المنظمات الدولية والاقليمية، تبين لها الحاجة الى استكمال هذا العمل من خلال تطوير والتعمق في المحاور التالية:

- وضع مقترح للاستراتيجية الوطنية للتعامل مع المنظمات الدولية والاقليمية. وتكوين فريق وطني بمجلس التخطيط الوطني لمتابعة هذه الاستراتيجية وتطويرها حسب الاحتياجات المحلية وتطور المواقف الدولية والاقليمية. كما نقترح أن يشمل الفريق عدد من أعضاء المؤتمر الوطني المهتمين بنشاط المنظمات في ليبيا.
- التعمق في دراسة جميع المنظمات الدولية والاقليمية ودراسة سُبل تطوير التعاون الثنائي مع الدولة الليبية (تشريعي وتنفيذي) ووضع مقترحات لتطوير التعاون معها.
- التواصل مع المنظمات الدولية والاقليمية المتواجدة في ليبيا من أجل زيادة التعرف على أهدافها وبرامجها والمشاكل التي تواجهها.
- وضع آلية لتفعيل بعض الاتفاقيات الدولية والاقليمية بما يخدم الاستفادة منها على المحلي والوطني.
- بناء قاعدة بيانات دقيقة للمنظمات الدولية والاقليمية لتشمل كل البيانات والمعلومات والأرشيف الخاص بالتعامل مع كل منها، وذلك لتسهيل عملية الاتصال والتواصل والحصول على المعلومات المناسبة للجهات ذات العلاقة.

- نظرا للعلاقة المترابطة بين التعاون الثنائي والتعاون متعدد الاطراف (الاقليمي والدولي والمنظمات) وحيث ان بعض الموضوعات تطرح علي المستوي الدولي والثنائي مثلا (الصيد البحري، البيئة ، الطاقات المتجددة ..) نري اضافة الاتفاقيات الثنائية لمهام الفريق لما لها من اهمية في العلاقات الخارجية للدولة الليبية.